مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الرابعة والثلاثون
روما، إيطاليا، 7–11 مايو/أيار 2018
لمحة عامة عن برامج الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

1- تحدد هذه المذكرة تصميم إطار النتائج في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) وتبيّن مواءمة الأهداف الاستراتيجية والبرامج المتصلة بها مع أهداف التنمية المستدامة وتعطي لمحة عامة عن البرامج الاستراتيجية، بما في ذلك السياق ونظرية التغيير والنواتج والمخرجات ذات الصلة التي يتعين على المنظمة والأعضاء فيها تحقيقها.

إطار النتائج في منظمة الأغذية والزراعة

2- يستند إطار النتائج في المنظمة إلى نموذج "سلسلة النتائج" الذي يقيم رابطًا بين الأهداف والنواتج والمخرجات[1]. وتساهم ثلاثة مستويات من النتائج في تحقيق *الأهداف العالمية للأعضاء*:

- *الأهداف الاستراتيجية* تعبّر عن النواتج الإنمائية في البلدان والأقاليم وعلى المستوى العالمي. ومن المتوقع تحقيقها ضمن مهلة زمنية طويلة من قبل الأعضاء وبمساهمات من المنظمة.
- *النواتج* تصف التغييرات في البيئة المشجّعة القائمة على المستوى القطري أو الإقليمي أو العالمي وفي القدرات المتاحة لتحقيق هدف استراتيجي معيّن.
- *المخرجات* هي مساهمات المنظمة المباشرة في تحقيق النواتج. وهي نتيجة تدخلات المنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية باستخدام الموارد العادية ومن خارج الميزانية على حدّ سواء.

3- ويجري تيسير تحقيق النتائج من خلال عناصر إضافية ثلاثة تساعد في تركيز عمل المنظمة وتفعيله:

- الأهداف المتعلقة بالجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) المتكاملة عبر مختلف الأهداف الاستراتيجية.
- الوظائف الأساسية التي تشكل وسائل العمل الحاسمة التي تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج.
- *الأهداف* الوظيفية التي توفّر البيئة المشجّعة لعمل المنظمة.

[1] انظر الفقرات 20–24 في الوثيقة C 2017/3

4- ويوجّه إطار النتائج في المنظمة عملية التخطيط والرصد فيها. وقد جرى تصميم هذا الإطار من أعلى إلى أسفل من خلال تصميم النواتج اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والمخرجات اللازمة لتحقيق كل من تلك النواتج. وتقرر الروابط المتصلة بتحقيق النتائج ويجري تنفيذها من أسفل إلى أعلى وتحدد في ضوء الأولويات القطرية والإقليمية. وتوجد في صلب هذا الإطار المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز على كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج وتشكل الأساس لتقييم كيفية مساهمة إجراءات المنظمة في إحداث التغييرات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية ورفع التقارير عنها.

5- وتيسّر البرامج الاستراتيجية تحقيق النتائج على المستوى القطري في سياق كل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة. وفي ما يلي عرض للسياق وللبرنامج الاستراتيجي لتحقيق الهدف الاستراتيجي مع تسليط الضوء على التغييرات في محور التركيز والتغييرات في إطار النتائج مقارنة بالفترة المالية السابقة.

6- وحرصًا على اتباع مقارنة صلبة وعملية مستندة إلى النتائج بالنسبة إلى مجمل عمل المنظمة، لا بد لمنظمة الأغذية والزراعة من الحرص على امتلاكها داخليًا القدرة والتكامل الفني لتحقيق النتائج المنشودة. لذا، يتضمّن الإطار الاستراتيجي هدفًا سادسًا عن *الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)* لضمان القيادة الفنية وتكامل الإحصاءات والمواضيع المشتركة المتعلقة بتغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية عند تنفيذ البرامج الخاصة بالأهداف الاستراتيجية.

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

7- تحدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 السياق الذي ستعمل ضمنه المنظمة والبلدان الأعضاء في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المقاصد الخاصة بكل بلد من البلدان. وتتسم الأغذية والزراعة بأهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق استمرارية التوجه الاستراتيجي للمنظمة، سعى إعداد إطار النتائج في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 إلى تعزيز محور تركيز الأهداف الاستراتيجية والنواتج والمخرجات من خلال مساهمتها في تحقيق المقاصد والمؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن النهوض بجودة سلاسل النتائج من أجل مواجهة التحديات المرتقبة في البلدان. ويعطي هذا صورة واضحة ومتسقة وملموسة عن مساهمة المنظمة في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها على المستوى القطري.

8- أما على مستوى *الأهداف الاستراتيجية*، فتمثل الابتكار الرئيسي في سعي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 إلى تحديد مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بكل من الأهداف الاستراتيجية واستخدامها بصورة حصرية. فأفضى ذلك إلى مجموعة جديدة من المؤشرات على مستوى الأهداف الاستراتيجية مستندة إلى أهداف التنمية المستدامة وسيجري رصدها كل سنتين للإفادة عن الاتجاهات والتقدم المحرز في سبيل تحقيق المقاصد العالمية.

9- وعلى مستوى *النواتج*، جرى تبسيط المؤشرات من خلال استبدال أبعاد محددة للقياس، أو في بعض الحالات، المؤشرات بأكملها بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وستواصل مؤشرات النواتج قياس مستوى التغيير المنجز كل سنتين ومدى التقدم المحرز في كل بلد في المجالات التي ساهمت فيها المنظمة عن كثب من خلال عملها.

10- وبالإجمال، سوف يساهم عمل المنظمة في تحقيق 40 مقصدًا من مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي يجري قياسها بواسطة 53 مؤشرًا فريدًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كجزء من إطار النتائج المقترح للأهداف الاستراتيجية للمنظمة للفترة 2018-2021 على نحو ما هو ملخّص في الشكل 1.

الشكل 1 – مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة في إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية للفترة 2018–2021

رمز الهدف الاستراتيجي	هدف التنمية المستدامة المرجع	مقاصد هدف التنمية المستدامة التي تمت المساهمة في تحقيقها	عدد المؤشرات	الهدف الاستراتيجي المرجع (يشار بالخط العريض إلى وجود 3 مؤشرات أو أكثر)
	الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة	8	13	الأهداف الاستراتيجية **1** و**2** و3 و**4** و**5**
	الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة	6	10	الهدفان الاستراتيجيان **3** و5
	الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة	5	6	الهدفان الاستراتيجيان **2** و5
	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة	4	4	الهدفان الاستراتيجيان **3** و4
	الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة	3	4	الهدفان الاستراتيجيان 2 و**5**
	الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة	4	4	الأهداف الاستراتيجية **2** و3 و4
	الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة	2	2	الهدفان الاستراتيجيان 3 و4
	الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة	1	2	الهدفان الاستراتيجيان 3 و5
	الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة	1	2	الهدف الاستراتيجي 2
	الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 1
	الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 4
	الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 5
	الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 4
	الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 5
	الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة	1	1	الهدف الاستراتيجي 4
المجموع	**15**	**40**	**53**	

البرامج الاستراتيجية

البرنامج الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

السياق

1- يرمي الهدف الاستراتيجي 1 بشكل واضح إلى القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشتى أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية ونقص المغذّيات الدقيقة ومشاكل الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المتّصلة بالنظام الغذائي.

2- ويحد كل من الفقر المدقع والتفاوت في الدخل والنفاذ غير الملائم إلى الأصول الإنتاجية والعمل اللائق من إمكانية حصول الفقراء على نظام غذائي مأمون ومغذٍّ وصحّي، وتشكل تلك العوامل المحرّكات الرئيسية لاستمرار الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وكثيراً ما يتدهور وضع الفقراء الهش بسبب آثار النزاعات، والحروب الأهلية، الاضطرابات الاجتماعية والكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات، مثل الأزمات الاقتصادية والمالية والأزمات الصحية من قبيل فيروس المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة وفيروس إيبولا.

3- وفي الوقت نفسه، تؤدي التحديات والاتجاهات الجديدة إلى تغيير طبيعة المشاكل وسياقها، ما يزيد من التعقيد ويهدد بنقض التقدم المحرز. وبالإضافة إلى استمرار مشاكل الجوع وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، يظهر تزايد انتشار الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المتّصلة بالنظام الغذائي، كتحدّ مهم يواجهه العالم، بلداناً نامية ومتقدّمة على حدٍّ سواء.

4- وتتوزع الاتجاهات والتحديات الناشئة من حيث آثارها الرئيسية على الأمن الغذائي والتغذية، على ثلاث مجموعات عريضة تشمل (1) التغييرات في البنى الديمغرافية والضغوط الناجمة عن النمو السكاني، لا سيما في البلدان المحدودة الموارد التي تسجل معدلات نمو سكاني مرتفعة؛ (2) تغيّر المناخ والمنافسة على الموارد الطبيعية؛ (3) التحضّر وأنماط العيش والاستهلاك المتغيّرة.

5- وتقتضي معالجة الأسباب الرئيسة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وجود عدد من العناصر، منها: الالتزام السياسي؛ والفهم المشترك للمشاكل والحلول استناداً إلى بيانات ومعلومات وتحليلات سليمة؛ وآليات حوكمة شاملة وتنسيق بين أصحاب المصلحة؛ وإطار متماسك للسياسات والبرامج والاستثمارات؛ والارتقاء بالنظم الغذائية والزراعية لتحسين التغذية؛ ومعالجة الفجوة بين الجنسين. وتشكل هذه العناصر ركائز برنامج الهدف الاستراتيجي 1.

البرنامج الاستراتيجي للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)

6- يركّز البرنامج الاستراتيجي 1 على خلق بيئة تمكينيّة ليس فقط للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، بل أيضاً لمعالجة المشاكل المتّصلة بالنظم الغذائية غير المتوازنة تغذوياً، والأغذية غير المأمونة، والفائض في متناول الطاقة الغذائية. ويتطلب ذلك التزاماً سياسياً قوياً على أعلى المستويات الحكومية. ويتّسم التزام الشركاء في التنمية ذوي الصلة وغيرهم من صانعي القرار والجهات الفاعلة في النظام الغذائي، بالأهمية من أجل تأمين وصول جميع المستهلكين، لا سيما الفقراء والضعفاء، إلى نظام غذائي صحّي وملائم تغذوياً.

7- وبالإضافة إلى الحاجة إلى العمل مع الوزارات المعنيّة، هناك أيضاً حاجة إلى أن تشمل آليات حوكمة الأمن الغذائي كلاً من المشرّعين والنظام القضائي والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المستهلكين والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث وما إلى ذلك. وفي هذا السياق، تعمل المنظمة ضمن شراكة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، من أجل إرساء البيئة السياساتية والمؤسساتية والقدرات الضرورية للقضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

8- ومن خلال البرنامج الاستراتيجي 1، ستدعم المنظمة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للعمل على نحو منسّق ومركّز من أجل التصدّي للأسباب المباشرة والكامنة التي تبقي الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حلقة مفرغة من الحرمان المزمن (المقصدان 2-1 و2-2 من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) ودعم اعتماد نظم غذائية صحّية بفضل معلومات المستهلكين القائمة على الأدلة العلمية (المقصد 3-4 من مقاصد الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).

تغيير محور التركيز

9- سيشدد البرنامج الاستراتيجي 1 على "كل" أشكال سوء التغذية للحرص على أن تحظى مشاكل الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المتّصلة بالنظام الغذائي، التي تتفاقم بسرعة بالاهتمام الواجب. وإضافة إلى ذلك، هناك إشارة صريحة إلى الحاجة إلى التصدّي لآثار تغيّر المناخ والتحضّر والأنماط الغذائية المتغيّرة على الأمن الغذائي والتغذية والصحة، والتي ترتبط بزيادة الدخل وتغيّر أنماط العيش، وإلى اعتماد نُهج النظم الغذائية المراعية للجوانب التغذوية من أجل انتقال تركيز الحوار والإجراءات في مجال السياسات من الإنتاج إلى مشاكل المستهلكين واحتياجاتهم في ما يتعلق بالتغذية والوصول إلى نظم غذائية صحّية. ويترتب عن هذا التغيير أيضاً، الحاجة إلى زيادة إشراك الجهات الفاعلة في النظام الغذائي، لا سيما القطاع الخاص ومنظمات المستهلكين، إضافةً إلى المشرّعين ومنظمات المجتمع المدني. وقد تم ذكر ذلك صراحةً الآن في البرنامج الاستراتيجي 1.

10- وتماشياً مع توصيات اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية الصادرة في عام 2016، سيتم إيلاء اهتمام متزايد للترويج لخطة تتناول "النظم الغذائية الأكثر مراعاة للجوانب التغذوية". وبناءً على الخطوط التوجيهيّة العالمية القائمة، سيتم التركيز على تعزيز التغيير السياساتي والمؤسساتي وتحفيز الاستثمارات المراعية للتغذية في النظم الغذائية وبين القطاعات الهامة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك: الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحماية الاجتماعية والتعليم. وتمثل الحماية الاجتماعية والتعليم، عندما يتم تصميمهما للمساهمة في خدمة أهداف التغذية والأمن الغذائي، قطاعين مستهدفين مهمين في البرنامج الاستراتيجي 1. وعندما يتم ربطهما بالزراعة الأسرية (مثلاً من خلال برامج الأغذية والتغذية المدرسية و/أو خطط المشتريات العامة)، لا يؤثر كلّ من الحماية الاجتماعية والتعليم على المستهلكين الفقراء فحسب، بل تكون لهما آثار إيجابية أيضاً على الإنتاج والاقتصاد المحليين وعلى العادات الغذائية. وهذا مجال مهمّ من مجالات التعاون مع البرنامج الاستراتيجي 3.

11- ويتم التشديد مجدداً على آليات الحوكمة التي تشمل آليات التنسيق وتعمل مع أصحاب المصلحة على تقييم الاقتصاد السياسي للقضايا الأساسية التي تعيق التقدم في ترجمة السياسات والبرامج والتشريعات إلى نواتج خاصة بالأمن الغذائي والتغذية. ويشمل ذلك إعادة تركيز استراتيجية البرنامج الاستراتيجي 1 على صنع القرارات بالاستناد إلى أدلّة بشأن تحليل الأمن الغذائي والتغذية واستخدامه، وهو أمر يتخطى إنتاج البيانات أو وجود نظم للمعلومات.

12- وإضافةً إلى ذلك، تُظهر ردود البلدان أن قدرات التنفيذ الضعيفة تشكل عائقاً أساسياً أمام البلدان عند ترجمة السياسات والاستراتيجيات والبرامج إلى إجراءات ونتائج ملموسة على الأرض. ومن أجل التنفيذ الفعال لأطر الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها، تحتاج البلدان إلى تخصيص الموارد المالية الملائمة وإلى تعبئة الموارد البشرية والكفاءات المناسبة. وتتم معالجة هذه المسألة عن طريق إجراء تغيير مهم في إطار نتائج الهدف الاستراتيجي 1 من خلال زيادة ناتج إضافي (1-4) يتعلق بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الاستثمارية على نحو فعال.

التغيير في إطار النتائج

13- إن التغيير في محور التركيز على جميع أشكال سوء التغذية يبرز في خمسة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف الاستراتيجي، وكذلك في بيانات النواتج والمخرجات المحدثة. وتُكمَّل المؤشرات الثلاثة الموجودة على مستوى الهدف الاستراتيجي بمؤشرين إضافيين اثنين: انتشار الهزال وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة (الهدف 2-2-2 من أهداف التنمية المستدامة)؛ ومعدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية (الهدف 3-4-1 من أهداف التنمية المستدامة). وكما هو مبيّن في الشكل الخاص بالهدف الاستراتيجي 1، هناك أربعة مؤشرات على مستوى الهدف الاستراتيجي ترصد التقدم المحرز في ضوء المقصدين 2-1 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وثمة مؤشر واحد يرصد التقدم المحرز في ضوء المقصد 3-4 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. وقد أعيد تنظيم المؤشرات على مستوى النواتج جزئياً، إذ تم إدراج مؤشر واحد لأهدف التنمية المستدامة لرصد التقدم المحرز في تمويل التنفيذ.

14- وعلى مستوى النواتج، تم تقسيم الناتج 1-1 السابق إلى ناتجين منفصلين، وذلك للتركيز بشكل أكبر على الحاجة إلى التركيز على التنفيذ الفعلي والفعّال بدلاً من تصميم ووضع سياسات وبرامج جديدة لتحقيق الأمن الغذائي ومعالجة جميع أشكال سوء التغذية. ولذلك، يركّز الناتج 1-1 الجديد بشكل حصري على التقدم المحرز في ما يتعلق بالالتزام السياسي المحقق من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات وبرامج وأطر قانونية خاصة بالأمن الغذائي والتغذية، في حين أن الناتج 1-4 الجديد يخص تنفيذ سياسات واستراتيجيات ناجعة وبرامج استثمارية فعالة تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على تخصيص الموارد واستخدامها وقدرات التنفيذ.

15- وتبعا لذلك، أعيد تنظيم المخرجات السبعة الحالية. وهي تحافظ على تركيز قوي على الارتقاء بمستوى العمل والشراكات العالمية والإقليمية لتحقيق النتائج على المستوى القطري، وعلى تنمية القدرات اللازمة، وتهيئة البيئة السياساتية/ المؤسسية التمكينية.

النواتج والمخرجات

16- يتمحور إطار النتائج حول أربعة نواتج مترابطة وسبعة مخرجات ضرورية للمساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وكل أشكال سوء التغذية.

الناتج 1-1: ***التزام*** *البلدان* ***التزاماً سياسيا صريحا*** *بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030*

17- ستواصل المنظمة في إطار هذا الناتج، تعزيز وتعميق مساهمتها في العمليات السياساتية العالمية والإقليمية والوطنية المختلفة بغية الاستفادة من الزخم الذي أحدثته مبادرة الأمين العام "تحدي القضاء على الجوع". وستساهم المنظمة بشكل خاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية.

18- وبعد أن أصبح تغيّر المناخ والتحضّر عاملين محددين متزايدي الأهمية بالنسبة إلى أداء النظام الغذائي، بات من الحيوي أن تسترشد المساعدة المقدمة إلى البلدان والمنظمات الإقليمية باتفاق باريس، ونتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وفي مجال تغيّر المناخ، سيركّز عمل البرنامج الاستراتيجي 1 على موضوع تغيّر المناخ الشامل لعدّة قطاعات من حيث إدماج مشاغل الأمن الغذائي والتغذية في استراتيجيات تغيّر المناخ والمساهمات المقررة المحددة وطنياً. ويعدّ الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية والتغذية في المدن مجالات للتعاون الوثيق مع البرنامج الاستراتيجي 4.

19- وإضافةً إلى ذلك، ستوفر المنظمة الدعم للحكومات وأصحاب المصلحة ليحسّنوا قدراتهم على تصميم الأطر السياساتية، والخطط والبرامج الاستثمارية، والأطر القانونية، أو على صياغتها أو تنفيذها، بغية إعمال الحق في الغذاء الكافي بشكل أساسي من خلال أنشطة الدعوة وتيسير الحوار السياساتي والمساعدة التقنية وبناء القدرات. كما ستقوم المنظمة بالتأثير على مستوى الاستثمارات في الزراعة وسترصده باعتباره تعبيراً عن التزام الحكومات.

المخرج 1-1-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياساتية وخطط وبرامج استثمار قطاعية وشاملة لعدة قطاعات للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

المخرج 1-1-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر قانونية وخاصة بالمساءلة وتنفيذها لإعمال الحق في غذاءٍ كافٍ

الناتج 1-2: ***تنفيذ*** *البلدان* ***لآليات شاملة للحوكمة والتنسيق*** *من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030*

20- يتوقف تحقيق التغيير السياساتي والمؤسساتي للناتج 1-1 على كفاءة آليات الحوكمة القائمة وعلى العمليات السياساتية التي يتفاعل من خلالها أصحاب المصلحة في القطاع وفي مجال النظم الغذائية وينسّقون إجراءاتهم بالنسبة إليها. وتعد المشاركة والشفافية والإنصاف والمساءلة مبادئ أساسية. وستؤدي آليات الحوكمة هذه إلى عمليات سياساتية تتسم بالشمول والشفافية والمساءلة وتقوم على الأدلّة، تدعمها تشريعات ملائمة ومؤسسات تؤدي عملها على نحو جيّد.

21- وينبغي وجود تنسيق استراتيجي بين مجموعة أصحاب المصلحة هذه لضمان اتّساق تدخلات الأمن الغذائي والتغذية، وتجنّب الازدواجية والثغرات في ما بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة، وضمان معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات ذات صلة (المساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ وما إلى ذلك)، وتحفيز تبادل الأفكار والتجارب. ويعدّ تمثيل المجتمع المدني والقطاع الخاص في آليات التنسيق المماثلة ضرورياً، إذ أن المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة هؤلاء تساهم في تحقيق نتائج ملموسة وتحسين المساءلة.

22- وفي حين أن وجود آلية للتنسيق ولأصحاب المصلحة المتعددين ضروري، إلاّ أنه لا يكفي للتصدّي لعقبات الحوكمة الحرجة التي تعيق ترجمة السياسات والبرامج إلى نواتج محسّنة للأمن الغذائي والتغذية. كما ينبغي تعزيز قدرة المؤسسات وأصحاب المصلحة على فهم الاقتصاد السياسي للمشاكل الحرجة وتحديد العقبات وتحفيز صانعي القرار على معالجة هذه المشاكل، بغية تحسين الحوكمة الفعّالة. ويمكن أن يؤدي كل من البرلمانيين والرقباء وأجهزة حماية المستهلك ولجان حقوق الإنسان وغيرها من أجهزة الإشراف، بالتعاون مع أصحاب مصلحة آخرين، دوراً مهماً في تعزيز تغيّر السلوك لتحسين حوكمة الأمن الغذائي والتغذية.

23- وستدعم المنظمة القطاع العام وأصحاب المصلحة غير الحكوميين لتحديد العقبات الأساسية وللمشاركة بنشاط في آليات حوكمة الأمن الغذائي والتغذية العالمية أو الإقليمية أو الوطنية. وسيتّخذ الدعم بنوع خاص شكل التيسير والدعوة والحصول على المعرفة والمعلومات.

المخرج 1-2-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على حوكمة الأمن الغذائي والتغذية

الناتج 1-3: ***اتخاذ*** *البلدان* ***القرارات بالاستناد إلى الأدلة*** *للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030*

24- تدعم زيادة استخدام صانعي القرار للأدلة المشتركة بين القطاعات عند إعداد وتنفيذ السياسات والتشريعات والبرامج وخطط الاستثمار في مجال الأمن الغذائي والتغذية، تحقيق الناتجين 1 و2. وستواصل المنظمة تعزيز الفهم المشترك لمشاكل الأمن الغذائي والتغذية وحلولها، بالاستناد إلى تحليلات وبيانات متينة متعلّقة بالمساهمة التي تقدّمها المجالات ذات الصلة (المساواة بين الجنسين وسلامة الأغذية وتغيّر المناخ). والهدف من ذلك هو الحرص على أن تساعد هذه البيانات والتحليلات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والبرامج والتشريعات القطاعية والمشتركة بين القطاعات والمخصصات من الموارد المرتبطة بها.

25- كما ستواصل المنظمة تعزيز الأساليب والوسائل لتحليل ورصد الأمن الغذائي والتغذية والآثار المحتملة للسياسات والبرامج عليهما. وسيتم التشديد أكثر على دعم الحصول على المعلومات من مختلف القطاعات التي يمكنها أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الأمن الغذائي والتغذية عوضاً عن التشديد على جمع البيانات الأساسية وإنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات جديدة. وستدعم المنظمة أيضاً البلدان لاستخدام المعلومات والتحليلات والتوصيات الناتجة عن رصد إجراءات ونتائج أطر الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها والتي تشمل تعزيز القدرات لرصد وتقييم وقع السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار. وسيتّسم ذلك بالأهمية لا سيما في سياق دعم البلدان لتنفيذ خطة عام 2030 ورصدها.

26- وكثيراً ما يواجه العمل في هذا المجال تحدّي المعلومات المنفصلة أو المجزّأة أو عدم وجود أي معلومات عن الأمن الغذائي والتغذية؛ أو نقص المعلومات عن المساهمات والإجراءات التي تقوم بها مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية؛ أو الافتقار إلى القدرة على تحليل المعلومات المتوافرة واستخدامها لوضع سياسات وبرامج مستنيرة. وفي إطار الناتج 1-3، ستواجه المنظمة هذه التحديات من خلال البناء على نظم المعلومات القائمة للمساعدة على تعزيز تبادل المعلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذية بين القطاعات، وبناء القدرة على تحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات الضرورية بغية النهوض بفهم مشترك لمشاكل الأمن الغذائي والتغذية وحلولها.

المخرج 1-3-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تحليل انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ومساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

المخرج 1-3-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على رصد وتقييم السياسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

الناتج 1-4: ***تنفيذ*** *البلدان* ***لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة*** *للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030*

27- من المتوقع أن يتطلب القضاء على الجوع استثماراً إضافياً قدره 267 مليار دولار أمريكي سنوياً. وهناك حاجة إلى إعادة توزيع الدخل ضمن البلدان وفي ما بينها، نظراً إلى أنه من المتوقع أن تستمر القيود المفروضة على التمويل في البلدان المنخفضة الدخل. ويجب العمل مع وزارات المالية والتخطيط من أجل تحديد الخيارات لحشد استثمارات إضافية من مصادر عامة وخاصة على حدٍّ سواء. ويجب أن تعمل البلدان المنخفضة الدخل مع وكالات التعاون المالي الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والمانحون.

28- وتُظهر ردود البلدان والتقييم الأولي للنواتج الذي اضطلعت به المنظمة أن تخصيص الموارد وقدرات التنفيذ المتوافرة لا يزالان يشكلان عوائق أساسية تحول دون ترجمة أطر الأمن الغذائي والتغذية (السياسات والأطر الاستثمارية والقانونية) إلى إجراءات. وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بحد ذاتها على الحاجة إلى التنفيذ الفعال: "*تلتزم البلدان بالعمل بلا كلل بتنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام 2030*".

29- ومن أجل تنفيذ أطر الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها، تحتاج البلدان إلى تخصيص الموارد المالية الكافية لتمويلها وإلى تعبئة الموارد البشرية والكفاءات المناسبة. كما يجدر بها الحرص على تقوية القدرات التنظيمية في مؤسساتها التي تساهم في تحقيق نواتج الأمن الغذائي والتغذية.

30- ويكمن دور المنظمة في دعم البلدان من أجل: تحسين المؤسسات المعنية بتنفيذ هذه الإجراءات بشأن الأمن الغذائي والتغذية من خلال تطوير القدرات البشرية والتنظيمية؛ وتقييم المتطلبات التمويلية للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ولزيادة تعبئة الموارد.

المخرج 1-4-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تخصيص الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030

المخرج 1-4-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية

البرنامج الاستراتيجي 2: جعل الزراعة ومصايد الأسماك والغابات أكثر إنتاجية واستدامة

السياق

31- يتناول الهدف الاستراتيجي 2 التحدي الرئيسي المتمثل في التحسين المستدام لإنتاجية الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والخدمات المتصلة بها في سياق الضغوط المتزايدة التي تتعرض لها قاعدة الموارد الطبيعية نتيجةً لاحتدام التنافس على الموارد الطبيعية وتدهور البيئة وتغيّر المناخ.

32- ولقد كان لنظم الإنتاج الزراعي المكثّفة لتلبية الاحتياجات من الأغذية والوقود والألياف، ثمن باهظ يتحمله كل من المجتمع والبيئة. وكانت للمكاسب الزراعية في السنوات الخمسين الماضية آثار سلبية على قاعدة الموارد الطبيعية. وتشمل هذه الآثار فقدان الغابات وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي وموائل مجموعة من الأنواع النباتية والحيوانية والمائية وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها. وتشمل التداعيات الأخرى العوامل الخارجية السلبية الناجمة عن ممارسات الإنتاج، بما في ذلك تلوث مستجمعات المياه بالمغذيات والمواد الكيمائية والاستخدام المفرط للمياه وفقدان الأراضي الرطبة وتدهور خصوبة التربة وآثار مبيدات الآفات على صحة الإنسان والبيئة ومقاومة المضادات الحيوية وانبعاثات غازات الدفيئة من الأسمدة والوقود الأحفوري المستخدم لتشغيل الآلات والمكننة الكثيفة. والأمر سيان بالنسبة إلى صيد الأسماك وإنتاجها -فقد أدّى الطلب الكبير على الأسماك إلى الإفراط في استغلال الثروة السمكية وإلى التربية المكثفة للأسماك، لتلبية احتياجات سوق متنامية مع ما يرافق ذلك من آثار متزايدة على البيئة.

33- وثمة تحديات كثيرة أمام الزراعة والغابات ومصايد الأسماك منها: تحسين الإنتاج والإنتاجية، والجودة التغذوية للأغذية؛ والحد من الآثار البيئية؛ وضمان توفير خدمات النظم الإيكولوجية في الأجل الطويل؛ وتطوير نظم إنتاج تكون أكثر قدرة على الصمود أمام تغيّر المناخ والتكيف معه؛ وتوفير ظروف عيش لائق لسكان الريف. وتتفاوت طبيعة هذه التحديات ونطاق تأثيراتها من إقليم إلى آخر، لا سيما تلك التي تتسم ببيئات طبيعية هشّة عرضة للصدمات على غرار الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتطلب مواجهة هذه التحديات مجموعة من النظم الزراعية، بما في ذلك النظم المختلطة أو المتعددة أو المتكاملة على مستوى المزرعة والمناظر الطبيعية، فضلًا عن زيادة عدد الأنواع وتنوعها الوراثي، لا سيما أصناف المحاصيل وسلالات الماشية والأسماك المكيفة محلياً. ولكن كثيراً ما تركّز استراتيجيات التنمية الزراعية فقط على زيادة الإنتاج والإنتاجية إلى أقصى حد من غير أن تولي اهتماماً كافياً لما لذلك من آثار على الموارد الطبيعية أو سلع وخدمات النظم الإيكولوجية أو المنتجات والخدمات المتعددة التي يمكن ويجب أن يوفرها الإنتاج الزراعي، بما في ذلك المنافع البيئية والاجتماعية.

34- ونظراً إلى تنامي الضغوط على الموارد الطبيعية في عدد متزايد من المناطق، ستكون آليات الحوكمة الجديدة والأقوى ضرورية لمعالجة الروابط المعقّدة واحتدام المنافسة. وسيتعيّن على السياسات وآليات الحوكمة أن تنظر أيضاً في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتغذوية والبيئية المتعددة والمتضاربة في كثير من الأحيان، وإلى تكييف برامج التنمية الزراعية تبعاً لذلك. وهناك حاجة إلى مزيد من النُهج المتكاملة والمشتركة بين القطاعات والمتماسكة، بما في ذلك تلك

القائمة على المناظر الطبيعية، والأراضي، ونظم التراث الزراعي، والزراعة الإيكولوجية، والنظم الإيكولوجية و/أو سلاسل القيمة، بغية تغيير السياسات والممارسات على نحو مستدام. وعند تنفيذها، تساعد مثل هذه النُهج على الوصول بإدارة الموارد إلى الحد الأمثل لضمان الأمن الغذائي والتغذية في ضوء الأهداف التنموية المختلفة والمتضاربة في كثير من الأحيان، ولتلبية الاحتياجات المجتمعية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. وإضافةً إلى ذلك، تقدّم الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة إمكانيات مهمة لبناء القدرة على الصمود أمام آثار تغيّر المناخ، وللتكيّف معها، والحد منها. ويجب أن تضع هذه النُهج المتكاملة المجتمعات المحلية الزراعية في صميم هذه التغييرات والابتكارات.

البرنامج الاستراتيجي لجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (البرنامج الاستراتيجي 2)

35- تتطلب مواجهة هذه التحديات الرئيسية تعزيز المبادرات، والحوار، والتعاون بين القطاعات، وتقوية آليات الحوكمة والصكوك السياساتية الدولية والوطنية ذات الصلة بالزراعة المستدامة، مع التشديد بنوع خاص على تنمية القدرات المؤسساتية.

36- وسيركّز البرنامج الاستراتيجي 2 على زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام وعلى التصدي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في سياق النظم الغذائية الأوسع التي تتناولها البرامج الاستراتيجية الخمسة جميعها بصورة مشتركة من خلال:

(أ) دعم المنتجين، بوصفهم شركاء رئيسيين، مع التشديد على المساواة بين الجنسين، ليصبحوا عوامل تغيير وابتكار، ما من شأنه تمكينهم من زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام. ويشمل ذلك الحد من الهدر في الفواقد قبل الحصاد وخلاله، وتأمين تنوع أكبر في قاعدة الأغذية والتغذية؛ وتحديد التنوع البيولوجي الزراعي الذي يتسم بأهمية كبيرة على المستويين العالمي والمحلي وحمايته وتعزيزه ودعمه؛ وتجنّب قطع الغابات وتدهورها؛ وإدارة قاعدة للموارد الطبيعية وتغيّر المناخ بما في ذلك من خلال الزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا البيولوجية؛

(ب) دعم الحكومات لإرساء بيئات تمكينية، بما في ذلك إعداد سياسات وخطط استثمارية وبرامج وآليات حوكمة مواتية بشأن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، والتصدّي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة على نحو مشترك بين القطاعات ومتكامل وأكثر مشاركة؛

(ج) دعم الحكومات لتعزيز تطبيق السياسات، بما في ذلك من خلال الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛

(د) تعزيز استخدام المعارف والمعلومات من أجل صنع القرارات القائمة على الأدلة. ويشمل ذلك دعم البلدان لرصد أهداف التنمية المستدامة.

37- وسيكون البرنامج الاستراتيجي 2 مدفوعاً بالمبادئ الخمسة لاستدامة الأغذية والزراعة التي تحقق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، وهي: (1) تحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال نظم إنتاج متعددة الجوانب تؤدي وظائف إيكولوجية واقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه؛ (2) إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو مستدام؛ (3) حماية سبل كسب العيش في الريف والرفاه الاجتماعي وتحسينهما؛ (4) تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود؛ (5) تعزيز الحوكمة المبتكرة والفعّالة والمسؤولة للنظم الطبيعية والبشرية على حدٍّ سواء. وسيتم إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين والتغذية في كل ناتج من النواتج الرئيسية الأربعة.

38- وستعمل المنظمة، من خلال البرنامج الاستراتيجي 2، مع البلدان لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2 و6 و13 و14 و15 التي تم تحديدها صراحةً من خلال 12 مؤشراً على مستوى الأهداف الاستراتيجية و4 مؤشرات على مستوى النواتج لقياس الإنتاجية، وتدهور البيئة وتغيّر المناخ بحسب القطاع، والمحافظة على الموارد الوراثية.

تغيير محور التركيز

39- يتمثل التغيير الرئيسي في التركيز بدرجة أكبر على ثلاثة مجالات محورية، من أجل (1) معالجة الحاجة إلى زيادة الإنتاجية على نحو مستدام في جميع القطاعات الزراعية؛ (2) والتصدي لآثار تغير المناخ ببناء القدرة على الصمود من خلال التكيّف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدّتها؛ (3) واستصلاح البيئة والحؤول دون التدهور البيئي، بما في ذلك خسارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

التغيير في إطار النتائج

40- إن التغيير في محور التركيز يَبرُز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الإثني عشر على مستوى الهدف الاستراتجي، وكذلك في بيانات النواتج والمخرجات المحدثة. وكما هو مبيّن في إطار النتائج الخاص بالهدف الاستراتجي 2، فإن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى الأهداف الاستراتيجية ترصد التقدم المحرز في ضوء ثلاثة مقاصد للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ومقصد واحد من الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، ومقصدين من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وثلاثة مقاصد من الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة.

41- وقد أعيد تنظيم النواتج الأربعة مع إجراء تحولات كبيرة في محور التركيز.

(أ) يركز الناتج 2-1 على زيادة الإنتاجية بشكل مستدام مع التصدي في الوقت ذاته لتغير المناخ والتدهور البيئي. وسيتحقق التقدم من خلال اعتماد ممارسات مستدامة ونظم إنتاج تعزز التكيّف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها وتحوول دون تدهور الموارد الطبيعية. وقد تم خفض المؤشرات الستة إلى ثلاثة من بينها مؤشر واحد لأهداف التنمية المستدامة.

(ب) ينطوي الناتج 2-2 على محور تركيز جديد على وضع السياسات والبرامج، والاستثمارات والحوكمة من أجل زيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك مع النظر في الوقت نفسه في الأهمية المحورية لعملية التصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي، مقارنة بالتركيز السابق على استعراض السياسات وتحليل آليات الحوكمة. وسيقاس التقدم المحرز من خلال مؤشر واحد.

(ج) يركز الناتج 2-3 على تحسين تنفيذ السياسات والصكوك الدولية، بما يتجاوز التركيز السابق على اعتماد صكوك دولية مختارة أو إقرارها. وهو يدمج البعد الخاص بالحوكمة للناتج 2-2 السابق من أجل كفالة الفعالية في التنفيذ وإدراج قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، على أن يتم قياس ذلك من خلال أربعة مؤشرات، ثلاثة منها مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة.

(د) يتجاوز الناتج 2-4 إعداد وتوفير بيانات وإحصاءات لإيلاء اهتمام أكبر لتعزيز استخدام البيانات والأدوات التحليلية والمنتجات المعرفية في عملية صنع القرارات. وسيتم قياس ذلك من خلال مؤشر واحد.

42- وقد أدت هذه التغييرات والخبرة المكتسبة خلال الفترة 2014-2017 إلى إعادة صياغة المخرجات للفترة 2018-2021 وتوحيدها.

النواتج والمخرجات

43- لقد تمحور إطار النتائج حول أربعة نواتج مترابطة وثمانية مخرجات ضرورية لتعزيز الانتقال نحو قطاعات أكثر إنتاجية واستدامة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

الناتج 2-1: ***اعتماد*** *البلدان ممارسات لزيادة* ***الإنتاجية بطريقة مستدامة*** *مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك*

44- يُعدّ اعتماد نظم وممارسات الإنتاج للزراعة ومصايد الأسماك والغابات المستدامة، ناتجاً طويل الأجل ومهماً على المستوى القطري. ويدعم هذا الناتج المنتجين -المزارعين والرعاة والصيّادين ومستخدمي الغابات - ليعتمدوا نظم إنتاج أكثر استدامة وممارسات مبتكرة بغية زيادة إنتاجهم وإنتاجيتهم على نحو مستدام وتحسين سبل كسب عيشهم والتكيّف مع تغيّر المناخ. ولهذا السبب، فإن مشاركة المزارعين والرعاة وصيّادي الأسماك وقاطني الغابات، مع التشديد على المساواة بين الجنسين في تحديد ممارسات مستدامة ومبتكرة، أمر ضروري لأنهم على دراية بالقيود والفرص الموجودة ميدانياً ويمكن الاستعانة بهم لتحديد الأولويات وتطوير التكنولوجيا. وسيتطلب البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الميسّرة الكلفة، قيام شراكات متينة بين المنظمات التقنية وتلك الموجهة نحو الاستثمار. وإضافةً إلى ذلك، سيتم تطوير القدرات الوطنية والمحلية لدعم تعزيز الممارسات المستدامة وتطوير التكنولوجيات والابتكار، والنهوض باعتمادهم لها. وسيتم تقييم الممارسات المستدامة والمبتكرة و/أو نظم الإنتاج المستدامة بناء على المبادئ الخمسة لاستدامة الأغذية والزراعة والتي تمثل النهج المعتمد في المنظمة، بما في ذلك التقييم الاجتماعي والاقتصادي لنظم الإنتاج.

45- وستساعد المنظمة البلدان في تدعيم قدرات مؤسساتها على تعزيز اعتماد الممارسات المشتركة بين القطاعات بغية زيادة الإنتاج على نحو مستدام والتصدي لتغيّر المناخ وتدهور البيئة.

المخرج 2-1-1: قيام المنتجين بتجريب الممارسات والتكنووجيات المبتكرة أو اختبارها أو الارتقاء بمستواها من أجل زيادة الإنتاجية ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام

المخرج 2-1-2: تعزيز قدرات المؤسسات على الترويج لاعتماد ممارسات أكثر تكاملاً وشاملة لعدة قطاعات تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي على نحو مستدام.

الناتج 2-2: *وضع البلدان لسياسات وآليات للحوكمة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة*

46- يركّز هذا الناتج على معالجة الاستدامة والإنتاجية وتغيّر المناخ وتدهور البيئة على المستوى السياساتي بطريقة أكثر تكاملاً واشتراكاً بين القطاعات. وقد تم تحديد الأولويات التالية للمساهمة في تحقيق هذا الناتج: تطوير وصياغة السياسات، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز استراتيجيات الاستثمار والتخطيط وتعبئة الموارد من أجل النهوض بالانتقال إلى الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛ وسيتم تيسير الحوارات والمنتديات السياساتية المتعددة أصحاب المصلحة بين القطاعات لإذكاء الوعي وتحقيق توافق في الآراء، بهدف دعم البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة متناسقة. وسيتم تعزيز عناصر أساسية تحكم التحول نحو استدامة الأغذية والزراعة في إطار خطة عام 2030، بما في ذلك: (1) الملكية والقيادة القطريتين؛ (2) النُهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات، والاتساق بين السياسات؛ (3) النُهج والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة؛ (4) المواءمة بين الاستثمارات العامة والخاصة؛ (5) التركيز على الإجراءات التي يمكن قياس نتائجها.

47- وستقوم المنظمة بنوع خاص بمساعدة البلدان في صياغة السياسات والبرامج وبتقوية قدرات الحكومات لتيسير الحوار السياساتي المشترك بين القطاعات من أجل إعداد استراتيجيات أكثر تكاملاً في مجال الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة وتغيّر المناخ وتدهور البيئة.

المخرج 2-2-1: صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار دعماً لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي

المخرج 2-2-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير الحوار بشأن السياسات المشترك بين القطاعات لوضع استراتيجيات أكثر تكاملاً في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي

الناتج 2–3: *تحسين البلدان* ***لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية*** *لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات*

48- يتناول هذا الناتج تنفيذ السياسات، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين القطاعات وعبرها والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلاً عن تكييف الأطر القانونية والحوافز لتشجيع استدامة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وهو يتناول أيضاً تنفيذ الصكوك والاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وقد تم تحديد الأولويات لمؤازرة البلدان في تنفيذ السياسات ورصد التنفيذ، بما في ذلك الصكوك الدولية المتّصلة بأهداف الاستدامة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك؛ وضمان إدماج أفضل للقضايا ذات الصلة في آليات الحوكمة الدولية الخاصة بتنفيذ خطة عام 2030، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ/ اتفاق باريس، وجداول أعمال التنوع البيولوجي والبيئة، وغيرها من الآليات والصكوك التي تقع ضمن مسؤولية المنظمة.

49- وستوفر المنظمة الدعم للبلدان بغية ضمان إدراج الزراعة والغابات ومصايد الأسماك على نحو فعّال في آليات الحوكمة الوطنية والدولية وترتيبات التنفيذ، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، واتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي، وغير ذلك من جداول الأعمال والصكوك الخاصة بالبيئة تحت مسؤولية المنظمة، فضلًا عن تقوية قدرات المؤسسات القائمة على التنفيذ.

المخرج 2–3–1: تقديم الدعم لضمان الإدراج الفعال لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، ومؤتمرات الأطراف المعنية بتغير المناخ، وجداول الأعمال والصكوك الخاصة بالبيئية والتنوع البيولوجي والتصحر الخاضعة لمسؤولية المنظمة.

المخرج 2–3–2: تعزيز قدرات المؤسسات على تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج تغير المناخ والتدهور البيئي.

الناتج 2–4: ***اتخاذ*** *البلدان* ***لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته***

50- ستوفر المنظمة الدعم للبلدان لكي تتخذ قرارات قائمة على الأدلة خلال إدارة نظم الإنتاج والموارد الطبيعية بغية دعم الانتقال إلى زراعة مستدامة. وقد تم تحديد الأولويات التالية للمساهمة في تحقيق هذا الناتج: (1) توفير بناء القدرات في مجال الإحصاءات، والمعلومات الجغرافية المكانية، والمعلومات النوعية لدعم نطاق الموارد من الأراضي والمياه، والغابات والمحيطات والمياه الداخلية ونوعيتها واستخدامها وقدرتها الإنتاجية؛ (2) وتقييم آثار الزراعة والغابات ومصايد الأسماك على هذه الموارد؛ (3) ورصد المتغيّرات المتصلة بالمناخ وتقييم كيفية قيام الممارسات بتحسين إنتاج وإنتاجية الزراعة من خلال التكيّف مع تغيّر المناخ؛ (4) ودعم توفير منتجات المعرفة الاستراتيجية (البيانات والمعلومات والأدوات والتحليلات) المطوّرة على المستويين العالمي والإقليمي ليتم استخدامها من قبل المؤسسات الوطنية والإقليمية بغية اتّخاذ قرارات قائمة على الأدلة. وباستخدام إطار المبادئ الخاصة باستدامة الأغذية والزراعة، سيتم توفير الدعم أيضاً لتنفيذ الجوانب المتصلة

بالزراعة والغابات ومصـــايد الأسماك المســـتدامة في أهداف التنمية المســـتدامة التي ســـيســـاهم الهدف الاســـتراتيجي 2 في تحقيقها. ويشمل ذلك دعم البلدان الأعضاء لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

51- وســـتقوم المنظمة بتطوير منتجات المعرفة الاســـتراتيجية التي تعالج القضـــايا الإقليمية أو العالمية التي تتضـــمن معلومات عن الإنتاج المستدام وتغيّر المناخ وتدهور البيئة وتعزز قدرات المؤسسات لجمع البيانات وإنتاج الأدلة من أجل صنع القرارات في هذه المجالات، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

المخرج 2-4-1: اسـتحداث منتجات معرفية اسـتراتيجية تعالج القضـايا الإقليمية أو العالمية وتدمج المعلومات المتعلقة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي.

المخرج 2-4-2: تعزيز قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها ورفع التقارير عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

البرنامج الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

السياق

52- يتّخذ التحدي الذي يواجهه العالم لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله، أبعاداً هائلة: فلا يزال أكثر من 2.1 مليار شـخص يعيشـون في حالة من الفقر، ونحو 900 مليون شـخص يعيشـون في حالة من الفقر المدقع، وأكثر من نصفهم يعيشون في مناطق تشهد نزاعات، ما يشير إلى الحاجة إلى التصدي للفقر على طول السـلسـلة المتداخلة للشـؤون الإنسـانية والإنمائية. وفيما تحقق تقدم كبير على صـعيد الحد من الفقر الذي تم قياسـه بحســـب خطوط الفقر المطلقة، خلال العقود القليلة الأخيرة، لم يكن التقدم متســـاوٍ للجميع. فحتى في البلدان التي تراجعت فيها معدلات الفقر الإجمالية، تم إهمال أشـــدّ الفئات فقراً فيها. ولا تزال أوجه التفاوت منتشـــرة بين الطبقات الاقتصـادية، والمناطق الريفية والحضـرية والأقاليم والمجموعات الإثنيّة والرجال والنسـاء. ويتّسـم النمو الاقتصـادي المتواصـل والسريع بالأهمية، لكنه غير كافٍ للحد من الفقر.

53- وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يتجاوز النمو السكاني نمو الوظائف على مستوى الاقتصاد ككل. وتعدّ البطالة نتيجةً لنقص الفرص الاقتصادية، والنفاذ غير الكافي إلى الموارد الإنتاجية، والافتقار إلى المهارات. كما تعدّ الهجرة تاريخياً، جزءً من التنمية الاقتصـــادية، والتحوّل الهيكلي للزراعة، وتحوّل المناطق الريفية. ولكن في العقود القادمة، ستتسارع الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة داخل البلدان وفي ما بينها على حدٍّ سواء، نتيجة ارتفاع عدد سكان العالم والعولمة وتغيّر المناخ والنزاعات السياسية. وستتطلب إدارة تدفقات الهجرة جهوداً إضافية، بما في ذلك معالجة أسبابها الرئيسة وزيادة النفاذ إلى الحماية الاجتماعية وفرص العمل في المواقع الأصلية والمقصودة.

54- ويعني النمو السكاني أيضاً احتدام المنافسة على الموارد الطبيعية التي تزداد ندرةً، وفي الأرجح على حساب أشدّ الفئات فقراً. ومن المحتمل أن يؤدي تغيّر المناخ إلى مخاطر أكبر على الإنتاج، وتراجع الإنتاجية الزراعية مع الوقت بسبب ارتفاع درجات الحرارة، والظواهر المناخية المتطرفة والتي لا يمكن التنبؤ بها، وبسبب زيادة وتيرة وحدّة الكوارث الطبيعية، وسيكون له مرّة أخرى آثار سلبية أكبر على الفقراء في الريف الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية لكسب عيشهم والذين هم أقل قدرة على إدارة المخاطر والتكيف معها. وتتفاوت طبيعة هذه المخاطر ونطاقها من إقليم إلى آخر وستكون تأثيراتها أكبر في بعض منها على غرار الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتزيد كل هذه التحديات من ضعف الفقراء، ولكن أيضاً من تعرّض غير الفقراء لإمكانية الوقوع في براثن الفقر.

البرنامج الاستراتيجي للحد من الفقر في الريف (البرنامج الاستراتيجي 3)

55- يتّبع البرنامج الاستراتيجي 3 نهجاً محسّناً ينظر في المجموعة المنوعة من الأسر المعيشية التي تعيش في حالة من الفقر في الريف، ويقترح استراتيجيات متباينة لدعم وتمكين سبل كسب عيش الأسر الريفية الفقيرة، ولمعالجة نقاط الضعف بغية المساعدة على التكيّف مع الصدمات المناخية والتغيير الهيكلي الجاري. ويتم استخدام تصنيف معيّن للأسر الريفية في البلدان المنخفضة الدخل، يكون متمحوراً حول النفاذ إلى الموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية، بغية إعداد نُهج خاصة بكل سياق. ويتم التركيز على الأسر المعيشية المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية والاستخراجية الأساسية التي تستخدم الموارد الطبيعية، بما في ذلك منتجي المحاصيل والماشية والرعاة وصيّادي الأسماك (أي الأسر المعيشية الزراعية). ويسمح هذا النهج بتحديد السبل الخاصة بكل سياق للخروج من الفقر والتي تنظر في عدد من العوامل مثل الموقع الجغرافي وديناميكية السوق (شبه الحضرية والوسطى وفي المناطق الداخلية)، والظروف الزراعية والمناخية، والنفاذ إلى الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والمعلومات، ووجود بنى أساسية ريفية، والأطر المؤسساتية، وخصائص الأسر المعيشية (المساواة بين الجنسين والانتماء العرقي ومعدل الاعتماد)، والميل إلى حصول كوارث طبيعية ومن صنع الإنسان، والاقتصاد السياسي.

56- وقد أثبتت الأدلة أن الاستثمار في القطاع الزراعي، لا سيما في الزراعة الصغيرة الحجم، في البلدان المنخفضة الدخل بنوع خاص، يساهم في الحد من الفقر أكثر من الاستثمار في قطاعات أخرى إذ أنه يوفر مصدراً مباشراً لكسب العائدات على الأرض واليد العاملة، وهما الأصول الرئيسية التي يملكهما الفقراء في الريف. ولكن الاستثمار في الزراعة ليس كاف للحد من الفقر في الريف، إذ يتطلب هذا الأخير نهجاً واسع النطاق ومتعدد القطاعات يراعي النمو الاقتصادي بشكل عام، والدور الذي تؤديه الزراعة وغيرها من القطاعات في التنمية والتحوّل الاقتصادي الهيكلي. كما يتطلب التركيز على تحسين *البيئة التمكينيّة* المطلوبة لمعالجة المشاكل في عدّة أبعاد وقطاعات، بما في ذلك الاتجاهات الجديدة في المشهد العالمي. وإضافةً إلى ذلك، سيتطلب الحد من الفقر وضع مشكلة الفقر في صدارة أولويات جدول أعمال السياسات. ونظراً إلى تعدد مسارات الخروج من الفقر والعوامل المؤثرة عليه، يتّسم النهج الواسع النطاق والمتعدد القطاعات المرفق باستراتيجيات متباينة، بالأهمية من أجل النجاح في الحد من الفقر في الريف. ويجب أن تعزز مجموعة السياسات هذه التحوّل الريفي والهيكلي الشامل والنمو الاقتصادي، ما من شأنه تمكين الفقراء (بمن فيهم المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة) من المشاركة بنشاط في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها بشكل ملحوظ، بموازاة معالجة الأسباب الرئيسة للهجرة الناجمة عن الأوضاع المعيشية الصعبة.

57- ويمكن أن تؤدي الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في الحد من مواطن الضعف من خلال مساعدة الأسر المعيشية على إدارة المخاطر والصدمات، وفي تيسير الانتقال الاقتصادي من توفير حد أدنى من الدخل لأشدّ الفئات فقراً (كشبكة أمان) إلى مساعدة الفقراء على الانتقال إلى الوظائف والفرص المولّدة للدخل عن طريق التخفيف من القيود على التأمين والقروض (مثلاً من خلال التحويلات النقدية وتحويل الأصول، ومن خلال الإعانات المستهدفة). وتؤدي الحماية الاجتماعية دوراً بارزاً بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعانون من الفقر والفقر المدقع والذين تتاح لهم القليل من الفرص المولّدة للدخل.

58- وسيحتاج السكان الأصليون الذين يعدّون في الكثير من الأحيان من أشدّ الفئات فقراً والذين يعانون تاريخياً من التهميش، إلى اعتبار خاص في صياغة السياسات التي تعالج بالتحديد التحديات التي يواجهونها، وتراعي نظرتهم إلى العالم، وتلحظ مشاركتهم. ولا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين محور تركيز أساسي مع وجود مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتناول الحواجز المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين بغية الخروج من دوامة الفقر الريفي في الزراعة، بما في ذلك من خلال فرص العمل والحماية الاجتماعية وعبر الارتقاء بمستوى التمثيل وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرارات.

59- ويتخطّى نطاق الحاجة الموجودة، ولاية المنظمة وقدراتها. وإنّ الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى توطيد العمل المشترك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتسم جميعاً بأهمية أساسية من أجل إحداث الأثر المنشود على نطاق واسع.

60- وستعمل المنظمة من خلال البرنامج الاستراتيجي 3 مع البلدان وغيرها من الشركاء في مجال التنمية بشكل منسّق وهادف للمساهمة في بناء بيئة مواتية لمعالجة الفقر والوصول إلى الموارد الإنتاجية، إلى جانب دعم البلدان على صياغة سياسات واستراتيجيات متعددة القطاعات وداعمة للفقراء وتقييمها والارتقاء بها (المقاصد المندرجة في إطار الأهداف 1 و2 و10 و14 من أهداف التنمية المستدامة)، فضلًا عن الدخل، والعمل اللائق مع التركيز على الشباب والحماية الاجتماعية (مقاصد الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، والمساواة بين الجنسين (مقاصد الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة

تغيير محور التركيز

61- سيركّز الهدف الاستراتيجي 3 على تناول الاقتصاد السياسي للحد من الفقر في الريف من خلال التشديد بشكل خاص على العمل في مجال السياسات والدعوة ومشاركة أصحاب المصلحة والشراكات.

62- وسيتم تعزيز الروابط بين مجالات النواتج، لا سيما الحماية الاجتماعية، مع الارتقاء بنهج إقليمي/متعدد القطاعات إزاء الحد من الفقر وبأوجه ارتباطه بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وستشكل التفاعلات المحددة للحماية

الاجتماعية مع الأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية والعمل الإنساني محور التركيز الرئيسي. وستكون القضايا الشاملة مثل الهجرة وتغيّر المناخ مندرجة على نحو أفضل في بنية الناتج، مما يشكل إقراراً بالحاجة إلى النظر في العلاقات السببية الثنائية التي تربطهما بالفقر. وأُقيمت روابط قوية بين البرنامجين الاستراتيجيين 3 و5 بغية معالجة الأسباب الرئيسية للهجرة بشكل أفضل لتحسين استجابات المنظمة على طول السلسلة المتداخلة للشؤون الإنسانية والإنمائية. أما بالنسبة التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، فستركَّز الجهود على المحافظة على سبل كسب العيش والإنتاجية الزراعية، وعلى شبكات الأمان للفقراء في الريف بغية تسهيل انتشالهم من الفقر ليتمتعوا بفرص عمل لائق وأكثر استدامة.

63- وتشدد النواتج على المسارات المعتمدة للخروج من الفقر في سياق عمليات التحول الزراعية والريفية. وفي هذا الصدد، يتم التركيز بشكل متزايد على سياسات التنمية الريفية المتعددة القطاعات، من حيث دعم توسيع نطاقها وتحفيز الجهات الفاعلة الأخرى، والتركيز كذلك على المعارف والإحصاءات وقاعدة الأدلة بغية صياغة التدخلات الفعّالة وتوجيهها. ويشكّل ذلك عائقاً أساسياً أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 في سياق تغيّر المناخ وتسارع الهجرة بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة، وهذا أمر لم يتم التطرّق إليه بشكل كاف في نواتج البرنامج الاستراتيجي 3 السابق.

64- ويتّسم الارتقاء بعمل المنظمة الرامي إلى الحد من الفقر، في سياق ضمان الأمن الغذائي والتغذية والاستدامة البيئية، بأهمية كبيرة نظراً إلى سعي العالم إلى القضاء على الفقر. ويكمن التحدي في جعل عمليات التحوّل الهيكلي والزراعي والاقتصادي الريفي الجارية في البلدان المنخفضة الدخل، أكثر دعماً للفقراء وشمولًا لهم، بمن فيهم المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وفي بناء رأس المال البشري باعتباره دعامة أساسية لفرص عمل أكثر إنتاجية ولتحسين الرفاه.

التغيير في إطار النتائج

65- ينعكس تغيير محور التركيز في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التسعة المتعلّقة بالأهداف الاستراتيجية، وكذلك في البيانات المحدّثة للنواتج والمخرجات. وجرى استبدال مؤشرات الأهداف الاستراتيجية السابقة الخاصة بالفقر بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمقاصد التي تغطي مستوى الفقر، والوصول إلى الخدمات الأساسية وحقوق الأراضي، فضلًا عن الدخل والعمل اللائق بما في ذلك الأبعاد المتعلّقة بعمالة الأطفال. وأُعيد تنظيم مؤشرات النواتج بصورة جزئية مع إدراج سبعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة بهدف تعقّب التقدّم الذي تحرزه البلدان في تطبيق الأطر السياساتية التي تحمي حقوق الوصول إلى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وحصول النساء على الموارد، والحقوق المتساوية في الوصول إلى الأراضي، ونسبة السكان الذين يتمتعون بتغطية نظم الحماية الاجتماعية، ومستوى الإنفاق الحكومي لأغراض تنفيذ السياسات.

66- وبالنسبة إلى النواتج، اقتُرحت إضافة ناتج رابع جديد بشأن السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعددة القطاعات والمراعية للمساواة بين الجنسين من أجل الحد من الفقر (الناتج 3-4)، في حين تم تحسين صياغة النواتج 3-1 و3-2 و3-3 للارتقاء بمكامن التركيز والوضوح.

(أ) أصبح *الناتج 3-1* يعالج بشكل أكثر تحديداً الأبعاد المتعلّقة بالتمكين، مع التركيز على إزالة العوائق الماثلة أمام الموارد الإنتاجية والخدمات والمعارف، كما أصبح ينظر في مسألة وصول الفقراء في الأرياف إلى الأسواق بمزيد من الشمولية. وازداد التركيز على تسخير إمكانات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات في الحد من الفقر مع إيلاء انتباه خاص إلى التحدي الذي يمثّله تغيّر المناخ.

(ب) ما زال *الناتج 3-2* على حاله تقريباً مع بعض التركيز على تيسير تنويع المداخيل في سياق التغييرات التي تشهدها المناطق الريفية، والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، وتعزيز عنصر دمج الفقراء في الأرياف في سلاسل قيمة وأسواق معيّنة، إلى جانب إدخال تغيير في العنوان لتعزيز المواءمة مع منظمة العمل الدولية.

(ج) تم تعديل *الناتج 3-3* لإظهار مدى تعزيز الروابط القائمة بين البرنامج الاستراتيجي 3 من جهة والبرامج الاستراتيجية 1 و2 و5 من جهة أخرى. وبالتالي، توسّع نطاق تغطية الناتج الساعي إلى الارتقاء بنظم الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية، ونظم الحماية الاجتماعية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في سياقات إنسانية، وتعزيز أوجه التآزر مع الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية.

(د) يركّز *الناتج 3-4* الجديد على تعزيز القدرات الوطنية لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات ومراعية للمساواة بين الجنسين من أجل الحد من الفقر. وسوف تساعد المنظمة البلدان على بلوغ الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة في سياق تغيّر المناخ والهجرة، مع تعزيز النهج المتعددة القطاعات والواسعة النطاق الرامية إلى الحد من الفقر والتي تعكس الاستراتيجيات المختلفة اللازمة لعبور مسارات الخروج من دوامة الفقر المتعددة، ودعم هذه النهج. كما يتضمن هذا الناتج أدلة ذات صلة، وتوليد المعارف، والبيانات والتقييم، وتقاسم المعلومات عن النهج الناجحة.

67- وأُعيد تنظيم المخرجات التسعة بما يتماشى مع ما سبق (وإلغاء مخرج واحد منها). وأدّى تغيير محور التركيز بالنسبة إلى الناتج 3-1 بالتحديد إلى توحيد العمل حول مسائل الإنتاج المستدام الداعم للفقراء، وإدارة الموارد الطبيعية والخدمات الريفية. وما زالت المخرجات تركّز بشكل رئيسي على النتائج القطرية من خلال تنمية القدرات اللازمة وتعزيز بيئة سياساتية ومؤسسية مواتية.

النواتج والمخرجات

68- سوف تساهم المنظمة في الحد من الفقر في الريف من خلال أربعة نواتج مترابطة وتسعة مخرجات.

الناتج 3-1: *تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق*

69- يساهم البرنامج الاستراتيجي 3 في تقوية منظمات المنتجين ومشاركتهم في الحوار السياساتي، وفي توفير إمكانية حصول الأسر المعيشية الفقيرة على الخدمات والمدخلات والتكنولوجيات. وإن الحاجة إلى اعتماد نهج أوسع نطاقاً إزاء

الحد من الفقر في الريف واستهداف الفقراء في الريف بشكل جليّ في المشاريع والبرامج، أمر ضروري لتحقيق النتائج المنشودة وللارتقاء بكامل القدرات التقنية المتوافرة في المنظمة بغية المساعدة على التصدي للقيود الهيكلية التي تواجهها الأسر المعيشية الزراعية الريفية الفقيرة من حيث زيادة قدرتها على الحصول على الموارد الطبيعية وغيرها من الأصول، بما في ذلك حيازة الأراضي، والتحكم بها على مرّ الوقت؛ وقدرتها على إدارة المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالمناخ؛ وزيادة إنتاجية الموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة؛ وربط الأسر المعيشية الزراعية الصغيرة بالنظم الغذائية من خلال الأسواق الرئيسية والبديلة على حدٍّ سواء. وستواصل المنظمة تعزيز الابتكار في الريف ومبادرات الإدماج في عملية الإنتاج التي تلبّي احتياجات صغار المنتجين والمزارعين الأسريين.

70- وسيتواصل تقديم الدعم لتمكين السكان في المناطق الريفية حيث يواجه الفقراء تحدّيات ملحّة تحدق بسبل كسب عيشهم، من خلال دعم حقوقهم ونفاذهم إلى الموارد الطبيعية عن طريق عمليات معرفية واستشارية تشاركية وخاضعة للمساءلة؛ ومن خلال تعزيز نفاذ المنتجين الريفيين الفقراء إلى الأراضي ومجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات المبتكرة والأسواق. ويتوجّه البرنامج الاستراتيجي 3 صراحةً إلى أشدّ الفئات فقراً لضمان عدم تخلّف أحد عن خطة التنمية، ويتطرّق إلى شرائح محددة تتطلّب سياسات وتدخّلات متباينة، مثل النساء والشعوب الأصلية.

المخرج 3-1-1 : تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف

المخرج 3-1-2: وضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول فقراء الريف إلى مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق المناخ، ولتحسين السيطرة عليها

المخرج 3-1-3: دعم السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف

الناتج 3-2: *البلدان تحسّن وصول فقراء الريف إلى فرص* ***العمالة المنتجة والعمل اللائق،*** *لا سيما في صفوف الشباب والنساء*

71- يتصدّى البرنامج الاستراتيجي 3 للتحدي المتمثل في تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للفقراء، لا سيما للنساء والشباب في الريف، من خلال تعزيز النُهج التي تم اختبارها ميدانياً لاستحداث فرص العمل في النظم الزراعة الغذائية، وتوسيع نطاق تنفيذ معايير العمل الدولية إلى المناطق الريفية، لا سيما من أجل الوقاية من عمالة الأطفال في القطاع الزراعي. ويستند ذلك إلى الإقرار بأن فقراء الريف يشملون بنوع خاص العمال الذين يقومون بعمل لكسب عيشهم اليومي، أو الذين يقومون بأعمال غير مستقرة وزهيدة الأجر وغير نظامية، أو الذين هم مستبعدون عن سوق العمل. ويقع الدعم السياساتي وتطوير القدرات بغية خلق فرص العمل الزراعي وغير الزراعي اللائق، بما في ذلك تعزيز ريادة الأعمال الريفية وتطوير المهارات الوظيفية الضرورية ورأس المال البشري والاجتماعي، لا سيما للنساء والشباب، في صلب العمل المضطلع به في إطار هذا الناتج.

المخرج 3-2-1: دعم السياسات وتنمية القدرات في ما يتعلق بصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطوط التوجيهية والبرامج الخاصة بتعزيز فرص العمل اللائق في الريف، وتطوير المشاريع وتنمية المهارات، خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء

المخرج 3-2-2: دعم السياسات وتنمية القدرات لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل النهوض بجودة فرص العمل وسلامتها، لا سيما في ما يتعلق بعمل الأطفال والعمل الجبري

الناتج 3-3: *البلدان تعزّز وصول فقراء الريف إلى* ***نظم الحماية الاجتماعية***

72- تتم معالجة الروابط القائمة بين الحماية الاجتماعية وفرص العمل في الريف على نحو أفضل، من خلال الارتقاء بنهجٍ إقليمي/متعدد القطاعات إزاء الحد من الفقر، وبالروابط مع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وستشكل التفاعلات المحددة للحماية الاجتماعية مع الأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية وبناء القدرة على الصمود، محور تركيزٍ رئيسي للبرنامج الاستراتيجي 3 في إطار هذا الناتج. وستكون القضايا الشاملة لعدّة قطاعات والمترابطة مثل الهجرة وتغيّر المناخ، مندرجة على نحو أفضل في بنية هذا الناتج، ما يشكل إقراراً بالحاجة إلى النظر في العلاقات السببية التي تربطها بالفقر. وفي إطار محاولة البرنامج الاستراتيجي 3 الوصول إلى أشدّ الفئات فقراً، سيوسّع نطاق عمله في مجال الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية، ودعمه لاستراتيجيات الحد من الفقر في السياقات الإنسانية (بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 5).

المخرج 3-3-1: دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وتعزيز الدعوة والمناصرة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية

المخرج 3-3-2: دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وتعزيز الدعوة والمناصرة للنهوض بأوجه التآزر في ما بين قطاعات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ

الناتج 3-4: *البلدان تعزّز القدرات على تصميم* ***السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين،*** *وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.*

73- يركّز البرنامج الاستراتيجي 3 بقدر أكبر على السياسات والاستراتيجيات المتعددة القطاعات المناصرة للفقراء، ودعمه لها على المستويين القطري والإقليمي. ويتطلّب ذلك زيادة انخراط المنظمة خارج نطاق شركائها التقليديين في وزارة الزراعة، فضلًا عن بذل جهود لإدراج عمل المنظمة الفني، وجهود الآخرين، في العمليات الأوسع لسياسات الحد من الفقر على المستويين القطري والإقليمي. ويوفّر بالتالي هذا الناتج الإطار المفاهيمي العام لتقديم المساعدة إلى البلدان في تصدّيها لتحدي الحد من الفقر بغية تحقيق هدف التنمية المستدامة 1، والتي تواجه التحديين المزدوجين والمترابطين المتمثلين بتغيّر المناخ والهجرة.

74- وسيحصل العمل على مستوى الدعوة، لتقوية القدرات المؤسساتية في آليات التنسيق، ومنتديات تبادل المعلومات، وقاعدة الأدلة، وعلى مستوى دعم البلدان في صياغة وتنفيذ نُهج شاملة وإقليمية ومتعددة القطاعات (السياسات والاستراتيجيات والبرامج) تتناول المحرّكات الرئيسة للحد من الفقر في الوقت نفسه. ونتيجةً لذلك،

يجب أن يمهّد الدعم الذي توفّره المنظمة في إطار هذا الناتج الرابع الطريق أمام استجابة منسّقة ومشتركة بصورة أكبر، بما في ذلك توفير فرص عمل مع شركاء رئيسيين آخرين في التنمية.

المخرج 3-4-1: تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات للحد من الفقر، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ

المخرج 3-4-2: توفير البيانات والمعارف والأدوات لتعزيز وتقييم سياسات واستراتيجيات شاملة ومتعددة القطاعات للحد من الفقر، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر في الريف.

-75

البرنامج الاستراتيجي 4: تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة

السياق

76- تؤثر النظم الزراعية والغذائية بصورة مباشرة على توافر المنتجات الغذائية والزراعية والقدرة على شرائها واستدامتها وتنوعها ونوعيتها وسلامتها في إطار الربط بين الإنتاج والاستهلاك. ومن شأن التطورات الطارئة على النظم الزراعية والغذائية أن تؤثر بشكل كبير أيضًا على شمولية عمليات التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي من خلال تأثيرها على مستويات دخل الأفراد المشاركين فيها وأوجه استخدامهم للمداخيل، فضلًا عن تأثيرها على أرباح الشركات المعنية ومن خلال التداعيات التي تخلفها على استخدام الموارد.

77- وترتسم معالم النظم الغذائية والزراعية بحسب استجابة الأطراف الفاعلة المعنية ومؤسسات القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص للتحديات والفرص التي تولدها التغيّرات في طلب المستهلكين. وتسعى الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص إلى زيادة القيمة للحفاظ على قدرتهم التنافسية من خلال تعزيز الكفاءة والابتكارات التكنولوجية والإدارية فضلًا عن زيادة التمايز بين المنتجات. وبالتالي، يصبح الكثير من مكونات النظم الزراعية والغذائية أكثر فأكثر اعتمادًا على المعارف والموارد ورأس المال ويتسم بشكل متزايد بسلاسل التوريد المنسقة عموديًا مع وجود مستويات أعلى من التبادلات التجارية العابرة للحدود ومستويات أعلى من الاستثمار في البنى التحتية الأكثر تطورًا فضلًا عن الاعتماد المتزايد على المعايير الخاصة وابتكار منتجات واستراتيجيات تسويقية أكثر تطورًا.

78- وفي حين أنّ التطورات الحاصلة في النظم الزراعية والغذائية الحديثة قادرة على تحقيق نتائج إيجابية، إلا أنها قد تفضي في الوقت نفسه إلى تحدّيات عدّة لا بد من معالجتها إذا ما كان لهذه التطورات أن تساهم بصورة كاملة في تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية المطروحة في خطة عام 2030. وتتضمن هذه التحديات وجود معوّقات أكبر أمام المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة بالنسبة إلى فئات المجتمع التي تكون تقليديًا أقل قدرة على الوصول إلى خدمات التعليم والموارد ورأس المال، بما في ذلك المرأة والشباب والفقراء في المناطق الحضرية والريفية والشعوب الأصلية والمزارع الصغيرة الحجم

والمزارع الأسرية والصيادون والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعندما يعمل هؤلاء كمنتجين أو عمّال أو رُوّاد أعمال، تكون قدرتهم على الوصـــول إلى الأســـواق أو فرص العمل الأكثر ربحًا محدودة، مما يســـاهم في تفاقم انعدام المســـاواة. وتبرز المعوّقات كذلك على مستوى مشاركة المستهلكين الفقراء في الكثير من أسواق السلع الفرعية مما يحد من خياراتهم الغذائية ويساهم في اتباعهم نظمًا غذائية غير صحية.

79- قد تؤدي إضـــافة عدد من النواتج عن تنمية النظم الزراعية والغذائية إلى الحد من نطاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد يتضمن ذلك: (1) زيادة تعويل صغار المزارعين والصيادين والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على الجهات التي تسيطر على سلاسل القيمة؛ (2) وزيادة سوء التغذية والتكاليف الصحية المرتبطة بذلك بسبب بروز أفضلية غذائية جديدة والنظم الغذائية ذات الكثافة من حيث الطاقة؛ (3) وزيادة حدوث مشاكل متصلة بسلامة الأغذية وتفشي أمراض حيوانية ونباتية عابرة للحدود؛ (4) وسوء استخدام مضادات الميكروبات مما يؤدي إلى مقاومة مضادات الميكروبات؛ (5) ومســـتويات ملحوظة من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ (6) إلى جانب التدهور البيئي الذي يتجلى في استنزاف التربة، وانبعاثات الكربون، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوّث مسطحات المياه، وإزالة الغابات.

80- وسيشكل دعم تطوير النظم الزراعية والغذائية، من أجل تحقيق الأهداف المتمثّلة في تعزيز دمج صغار المزارعين والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستهلكين الأكثر هشاشة، مع مواصلة الاستفادة من فرص تحقيق المكاسب على مستوى الكفاءة، تحديًا كبيرًا، علمًا وأن هذه الأهداف غالبًا ما تكون متضاربة. ويصحّ ذلك بشكل خاص في الكثير من البلدان ذات الدخل المنخفض حيث يبقى القطاع الزراعي المحرّك الأساسي للنمو الاقتصـادي وفي البلدان المعرضـة أكثر من غيرها للكوارث الطبيعية والصـدمات الاقتصـادية (على غرار البلدان الجزرية الصـغيرة النامية). ولا مفرّ في هذه البلدان من تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو يراعي النمو الاقتصـادي ويسـمح بتوليد المداخيل وفرص العمل لتركيبة سـكانية سـريعة النمو، مع السـماح في الوقت نفسـه بتعزيز الشـمولية الاجتماعية وتوزيع المنافع بصورة منصفة.

البرنامج الاستراتيجي لتمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة (البرنامج الاستراتيجي 4)

81- يتمثّل أحد التعديلات الأســـاســـية المدخلة على البرنامج الاســـتراتيجي 4 للفترة 2018-2021 في الإقرار بأن الأهداف الآيلة إلى بلوغ نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة تتطلب التوصـــل إلى حلول متكاملة ومتســـقة على مستوى السياسات والمؤسسات انطلاقًا من تحليلات شاملة تحدّد المعوّقات الأساسية وتصنّفها بحسب الأولوية وتطرح طرقًا لمعالجتها، على أن تطبق من خلال تنســـيق الجهود بين القطاعين الخاص والعام (بما في ذلك الوزارات التي تضـــطلع بأعمال مرتبطة بصـــورة متزايدة بتطوير النظم الزراعية والغذائية مثل وزارة التجارة ووزارة التخطيط ووزارة الشـؤون المالية)، فضـلًا عن منظمات المجتمع المدني (بما فيها منظمات المنتجين وتلك التي تمثل المسـتهلك) والمنظمات والمنتديات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية.

82- وسـيجري العمل على تعزيز اتسـاق نهج التعاطي مع تطوير النظم الزراعية والغذائية ضـمن بعدين اثنين. البعد الأول عمودي ويتمثّل في دعم صـياغة واعتماد (1) المعايير الدولية في مجال سـلامة الأغذية والصـحة الحيوانية والصـحة

النباتية؛ (2) والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية بما فيها تلك المرتبطة باستخدام التدابير التعريفية والتدابير غير التعريفية فضلًا عن الإعانات وتطبيق الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ومعالجة مسألة قطع الأشجار غير القانوني؛ (3) والخطوط التوجيهية الطوعية التي تتضمن على سبيل المثال مبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. وتساهم هذه الصكوك مجتمعة في تعزيز الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية (الناتج 1) من خلال توفير الأطر لتصميم السياسات الوطنية للبلدان والمعايير والأنظمة والآليات المؤثرة في هذه النظم وتطبيقها (الناتج 2).

83- أما البعد الثاني فهو البعد الأفقي الذي يسمح بتحقيق مواءمة أفضل بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي ستسمح بتصميم مجموعة من التدخلات المتسقة الداعمة للتصنيع الزراعي وتطوير النظم الغذائية وتطبيقها بصورة أفضل. ومن خلال دعم عمليات المواءمة الوطنية، ستسمح عمليات التقييم بتوضيح أولويات الدعم أكان على مستوى تدعيم جوانب معينة من سلسلة القيمة أم على مستوى تعزيز البيئة المشجّعة، أم الاثنين معاً. وفي المقابل، سيساعد تحديد الأولويات البلدان في تحديد نوع الدعم الذي تحتاجه من منظمة الأغذية والزراعة على مستوى إدخال التغييرات على الهيكليات المؤسسية وهيكليات الحوكمة (الناتج 2) و/أو على مستوى تعزيز قدرات سلسلة القيمة والعمل على حشد الاستثمارات على نحو أكبر (الناتج 3)، علماً أن هذه التغييرات مطلوبة من أجل تجاوز المعوّقات التي تحول دون تحسين الأمن الغذائي والتغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)، والتكثيف المستدام للإنتاج (البرنامج الاستراتيجي 2)، والحدّ من الفقر (البرنامج الاستراتيجي 3) و/أو زيادة القدرة على الصمود (البرنامج الاستراتيجي 5).

84- وتولّد طبيعة النظم الزراعية والغذائية التي تشهد على مشاركة مجموعة متنوعة من الأفراد والمؤسسات والمنشآت الذين تجمعهم روابط عدّة، فرص إبرام شراكات على مستويات متعددة. وفي إطار تحديد شكل الأطر الدولية التنظيمية والاتفاقات التي تسترشد بها السياسات الوطنية، تدعو الحاجة إلى تدعيم الشراكات القائمة مع منظمات الدولية منها منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فضلًا عن الأجهزة الإقليمية المعنية (مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) من أجل دعم المشاركة الفعالة للبلدان خلال وضع المعايير وعند صياغة الاتفاقات التجارية وتطبيقها. وينبغي دعم جولات الحوار العالمية والإقليمية حول أولويات تطوير النظم الزراعية والغذائية والسعي إلى التوصّل إلى تدابير منسّقة بشأن الأهداف المشتركة وذلك بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية ومن خلال منتديات مثل المنتدى العالمي للجهات المانحة المعنية بالتنمية الزراعية والريفية والخطة العالمية للثروة الحيوانية المستدامة.

85- وعلى المستوى القطري، يجب تشجيع ودعم الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع العام (من خلال العمل مع وزارات متعددة منها وزارات التجارة والصناعة والصحة، إضافة إلى النظراء التقليديين أي وزارات الزراعة والغابات والثروة السمكية)، والقطاع الخاص المحلي والعابر للحدود الوطنية، ومنظمات المنتجين التي تشمل صغار المنتجين والمنتجين الأسريين، وغرف التجارة الشريكة ومنظمات المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني، وذلك على مستوى مواءمة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وينبغي العمل على تعزيز الشراكة مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل حشد استثمارات القطاع العام في سبيل تطوير النظم الزراعية والغذائية. ويجب تعظيم الشراكة بين بلدان الجنوب على مستوى نقل المعارف والخبرات في مجال الممارسات الجيدة. وفضلًا عمّا سبق، يجب تحديد طبيعة المجالات التي

يطلب من المنظمة توجيه تدخلاتها إليها وفقاً لوضع كلّ بلد واحتياجاته وبحسب أصحاب المصلحة المعنيين من كل بلد. ونظراً إلى تنوع السياقات، سيختلف النهج الذي ستعتمده المنظمة للتعاطي مع تطوير النظم الزراعية والغذائية بين المناطق والبلدان.

86- وتبرز أهمية الشراكات مع القطاع الخاص (وضمنه) من أجل ضمان تنسيق الاستثمارات في مجال تطوير النظم الزراعية والغذائية، لا سيما تلك اللازمة لتيسير وصول صغار المنتجين والمجهزين إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لمضاعفة مداخيل صغار منتجي الأغذية بحلول 2030 (المقصد 2-3 من أهداف التنمية المستدامة). ويمكن للمنظمة أن تساهم في تدعيم هذه الشراكات من أجل دعم إنجاز نواتجها المحددة، بما في ذلك على سبيل المثال، من خلال إنشاء منتديات للاتّحادات الصّناعيّة ودعمها وتيسير حوار أفضل بشأن وضع السياسات وتطبيقها وتوجيه العمل على تصميم الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توفير البنى التحتية المطلوبة في الأسواق، ومن خلال ابتكار نظم عامة وخاصة تتولى توفير التمويل اللازم.

87- سيتواصل التركيز على الشمولية الاجتماعية (بما في ذلك المزارعين الأسريين وصغار الجهات الفاعلة، والشباب والسكان الأصليين)، والمساواة بين الجنسين والتّمكين الاقتصادي للمرأة. ويتمثل الهدف الأساسي في إعطاء المرأة والرجل فرصاً متساوية للاستفادة من معدلات أعلى من الكفاءة والتنافسية على طول سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وعلى مستوى النظم الغذائية عموماً. ويصبح من الأسهل بالتالي مراعاة الشؤون الجنسانية من خلال الفصل بين التدابير العالمية والتدابير الحياديّة جنسانيًّا وبين تلك التي قد تظهر فيها الاعتبارات الجنسانية بشكل طبيعي أكثر لا سيما في إطار العمل على تصميم وتطبيق السياسات والأطر التنظيمية والترتيبات المؤسسيّة وبين التدابير الهادفة إلى تعزيز القدرات لتحقيق الشّمولية في المنشآت الزراعية وتطوير سلاسل القيمة.

88- وسيساهم العمل على البرنامج الاستراتيجي 4 بصورة مباشرة في تحقيق مقاصد الأهداف 2 و8 و9 و10 و12و14 و17 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المضمّنة في إطار النّتائج الخاص بالهدف الاستراتيجي 4.

تغيير محور التركيز

89- يرتبط التغيير الأساسي في البرنامج الاستراتيجي 4 بزيادة الاتساق في النهج المتبع لتنمية النظم الزراعية والغذائية. وكما ورد ذكره أعلاه، سيتم تحقيق ذلك عبر دعم وضع أدوات متنوّعة واعتمادها (معايير دولية وقواعد واتفاقات)، بما يساهم في تعزيز الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية؛ وكذلك عبر دعم تحسين الاتساق بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية ومواءمتها بصورة أفضل مع الأطر الدولية؛ ولا سيما من خلال تعزيز الهياكل على غرار المنصات المتعددة أصحاب المصلحة لضمان الإقرار باحتياجات مجموعات الجهات الفاعلة المختلفة وشواغلها، بما في ذلك صغار المنتجين والشركات التي تتمتع بقيمة مضافة. وسوف تؤدي جملة هذه العناصر الداعمة إلى المساعدة على تحسين تصميم تدخلات متسقة وتنفيذها.

90- ويتم تعزيز الروابط القائمة مع التغذية من خلال اتباع نهج قائم على الطلب ويتّسم بمزيد من الشمولية لدعم تنمية نظم الأغذية، ويقرّ بأبعاد سوء التغذية المتنوّعة، وكذلك من خلال إيلاء انتباه أكبر لقدرة الفقراء في الريف على الوصول إلى النظم الغذائية. وسيستمر الاهتمام بالدمج الاجتماعي (بما في ذلك المزارعون الأسريون وصغار المعنيين، والشباب والسكان الأصليون)، فضلًا عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية.

91- أما بالنسبة إلى تغيّر المناخ، فتسمح نظرية التّغيير بتحقيق تكامل أفضل بين الجوانب الأساسية الخاصة بالتكيّف والتخفيف من الآثار، بما في ذلك مواءمة استراتيجيّات تغيّر المناخ مع تلك التي تؤثر في تطوير النظم الغذائية وتخضير سلاسل القيمة والتركيز بصورة أكبر على الاقتصاد الأحيائي.

التغيير في إطار النتائج

92- أُعيد صياغة إطار النتائج الخاص بالبرنامج الاستراتيجي 4 لنقل البرنامج من منظور الهيكل المواضيعي الحالي، حيث كانت النواتج والمخرجات تركّز على مواضيع متفرّقة على غرار وضع المعايير والتجارة وتنمية سلاسل القيمة والفاقد والمهدر من الأغذية والاستثمار والتمويل، إلى هيكل يركّز بشكل أكبر على النتائج. ويقرّ الهيكل الحالي بأن بلوغ نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وفعالية يتطلّب نهجًا أكثر تكاملًا لتشخيص القيود الحرجة الماثلة أمام تنمية هذه النظم والحد من هذه القيود. وسيسمح ذلك بالتالي باتباع مجموعة أكثر اتساقًا وتنسيقًا من الإجراءات من جانب القطاعين الخاص والعام (بما يشمل مروحة واسعة من الوزارات التي توثّر ولاياتها على النظم الزراعية والغذائية)، إلى جانب المجتمع المدني والشركاء من الجهات المانحة.

93- وسيحسّن الهيكل الجديد، عبر الانتقال من المعالجة المستقلة لمجالات العمل المواضيعية، طريقة تركيز الدعم الذي توفّره المنظمة، وذلك بهدف تحسين كفاءة النظم الزراعية والغذائية وشموليتها. وتنعكس هذه التغييرات على مستوى الأهداف الاستراتيجية من خلال المؤشرات الأربعة للأهداف الاستراتيجية التي ترصد التقدّم المحرز في تحقيق مقصدين من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ومقصد واحد لكل من الهدفين 12 و17 من هذه الأهداف، فضلًا عن بيانات النواتج والمخرجات المحدّثة.

94- وأُعيدت هيكلة النواتج الأربعة على الشكل التالي:

(أ) يدعم *الناتج 4-1* البلدان على وضع واعتماد معايير دولية لسلامة الأغذية والصحة النباتية والصحة الحيوانية؛ واتفاقات تجارية دولية؛ وخطوط توجيهية طوعية تساهم كلّها معًا في الحوكمة العالمية للنظم الزراعية والغذائية وتوفّر إطارًا يمكّن البلدان من وضع سياسات وأنظمة توثّر على تنمية النظم وتنفيذ هذه السياسات والأنظمة.

(ب) يعزز *الناتج 4-2* مواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية عبر القطاعات تماشيًا مع الأطر الدولية، عن طريق تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على وضع وتنفيذ سياسات وأنظمة (بما فيها تلك المرتبطة

بتنفيذ المعايير)، وخطط استثمار، إلى جانب تعزيز الترتيبات التشغيلية على غرار الزراعة التعاقدية وعمليات الشراء المؤسسية التي تيسّر دمج صغار الجهات الفاعلة على نحو أكبر.

(ج) يركّز *الناتج 4-3* على تعزيز القدرات الإدارية والفنية للجهات المعنيّة بأنشطة سلسلة القيمة، ولمزوّدي خدمات الدعم على غرار الاستثمار والتمويل.

(د) يعمل *الناتج 4-4* على تعزيز جمع البيانات واستخدامها لدعم عمليات اتخاذ القرارات القائمة على الأدلّة على كافة المستويات بما يغطي كل من التحليل العالمي للأسواق (الذي يشمل نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية) والعمل على الصعيد الوطني في مجال رصد السياسات.

95- وأُعيد تنظيم المخرجات والحد من عددها من عشرة إلى ثمانية مع توحيد مخرجين متصلين بتنفيذ السياسات، والارتقاء بالإنجازات الخاصة بالحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من مستوى المخرجات إلى مستوى الأهداف الاستراتيجية، باعتبار ذلك مؤشرًا للتقدم المحرز.

النواتج والمخرجات

96- ستساهم المنظمة في تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة من خلال دعم البلدان ضمن شراكة مع المجتمع الإنمائي وأصحاب المصلحة المعنيين، وذلك عبر أربعة نواتج وثمانية مخرجات مترابطة.

الناتج 4-1: ***صياغة معايير دولية واتفاقات وخطوط توجيهية طوعية*** *لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها*

97- يضمن هذا الناتج أن تكون صياغة المعايير والمواصفات والاتفاقات التجارية الدولية التي تساهم في الحوكمة العالمية للنظم الغذائية والتي تشكل بالتالي إطارًا يسمح للبلدان بتصميم استراتيجياتها وسياساتها الوطنية، بما يكفل المرونة الكافية للبلدان لكي تسعى إلى تحقيق أهدافها المجتمعيّة، بما في ذلك تحسين وصول صغار المنتجين إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية. ويتضمّن هذا الناتج مخرجين اثنين يدعمان المشاركة الفاعلة للبلدان في صياغة المعايير الدولية وفي الاتفاقات التجارية والخطوط التوجيهية الطوعية على التوالي.

المخرج 4-1-1: صياغة البلدان لموصفات دولية جديدة ومنقحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبالصحة النباتية، والاتفاق عليها لتكون بمثابة مراجع لتحقيق الاتساق الدولي

المخرج 4-1-2: تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة اتفاقات دولية وخطوط توجيهية طوعية تشجّع شفافية إجراءات الأسواق، وتُحسّن فرص الأسواق والفرص التجارية، وإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة

الناتج 4–2: ***تصميم*** *البلدان* ***وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية*** *تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة*

98- يسعى هذا الناتج إلى إجراء تحسينات على صعيد المواءمة وتصميم وتطبيق السياسات والأنظمة والترتيبات المؤسسية التي تشكّل بيئة الأعمال على المستوى الوطني. ومن خلال العمل مع الوزارات المختصّة من أجل تنسيق التدابير على مستوى الحكومة ككل، ستساعد المنظمة البلدان في تحقيق المواءمة ومزيد من الاتساق في استراتيجياتها وسياساتها الوطنية ضمن الأطر التي تحددها المعايير والمواصفات والاتفاقات التجارية الدولية. ويمكن من خلال العمل على هذا الناتج والمخرجات ذات الصلة، تحديد المعوّقات التي تحول دون تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وكفاءة في بلد ما لتصبح التدخلات بالتالي محددة الأهداف وفعّالة على نحو أكبر.

99- وستتضمن التدخّلات المحدّدة ما يلي: دعم تطبيق السياسات والأطر التنظيمية لتيسير الامتثال للمعايير، وضمان اتباع نهج متّسقة لاستخدام مضادات الميكروبات، من أجل تيسير تعزيز التبادلات التجارية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، ودعم تصميم وتنفيذ التّرتيبات التشغيلية المحسنة (مثل الزراعة التعاقدية والمشتريات المؤسسية/العامة والترتيبات التعاقدية ونظم الاستلام في المستودعات، وسلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة، وما إلى ذلك)، التي ستؤدي إلى طلب ذي هيكل أوضح وبالتالي إلى تحسين وصول صغار الجهات الفاعلة إلى الأسواق؛ وتعزيز هياكل الحوكمة المتعددة أصحاب المصلحة (مثل الاتحادات الصناعية ومنظمات المستهلكين ومنتديات التنسيق في ما بين الوزارات وجبهات البرلمانيّين).

المخرج 4–2–1: تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأطر التنظيمية وخطط الاستثمارات الوطنية التي تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.

المخرج 4–2–2 تعزيز قدرات منظمات القطاعين *العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات تشغيلية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.*

الناتج 4–3: *تعزيز البلدان* ***لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات*** *للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلسلة القيمة*

100- سيسمح العمل ضمن هذا الناتج بدعم قدرات الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة من أجل تحسين عمليّة تطبيق استراتيجيات خاصة بالأعمال وتوفير خدمات الدّعم والاستثمارات المرتبطة بتطوير النظم الزراعية والغذائية. وانطلاقًا من تحليلات سلسلة القيمة والممارسات الجيدة، سيجري دعم التدابير المتخذة من أجل: (1) النهوض بالقدرات التقنية والإدارية للمزارعين الأسريين وصغار المنتجين، والأعمال التجارية الزراعية والمؤسسات وغيرها من الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة؛ (2) وتحسين مستوى ونوعية الاستثمارات العامة والخاصة في أنشطة التّحويل والتّجهيز والتّسويق والمساهمة بالتالي في احتواء التراجع في الاستثمارات العالمية في الأغذية والزراعة؛ (3) وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات التّمويل وأدوات إدارة المخاطر بالنسبة إلى المجموعات الأكثر تعرّضاً للمخاطر؛ (4) ومساعدة هذه المجموعات على العمل

بطريقة صديقة للبيئة ومراعية للمناخ بما يمكّن البلدان الأعضاء من الالتزام بمساهماتها المحددة قطريًا. وسيتعمد هذا الناتج على العمل الجاري على صعيدي النهوض بالأعمال التجارية الزراعية وسلاسل القيمة والتّحسينات الطّارئة في مجال الاستثمارات والنظم الماليّة وأدوات إدارة المخاطر.

101- وانطلاقًا من الإقرار بأن خفض الفاقد والمهدر من الأغذية بات جزءًا من إطار الرقابة الخاص بأهداف التنمية المستدامة، جرى اعتماد الفاقد والمهدر من الأغذية كنتيجة من النّتائج على مستوى الهدف الاستراتيجي. ويجري التعامل مع الموضوع من خلال تضمين المؤشر 12-3-1 الخاص بأهداف التنمية المستدامة، أي *المؤشر العالمي لخسائر الأغذية*، والذي اعتُبرت المنظمة وكالة وادعة له إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيتطلّب العمل على تحقيق ذلك إضفاء تحسينات على البيئة المشجّعة (الناتج 4-2)، فضلًا عن دعم المنتجين والأعمال التّجارية الزّراعية في النّهوض بقدراتها التقنية والإدارية ووصولها إلى التمويل (الناتج 4-3).

المخرج 4-3-1: تزويد الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة بالقدرات الفنية والإدارية لإقامة سلاسل قيمة زراعية غذائية مستدامة وفعالة وشاملة

المخرج 4-3-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على زيادة الاستثمارات في الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطرة، وتصميمها وتنفيذها لغرض إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة

الناتج 4-4: ***اتخاذ*** *البلدان* ***للقرارات بالاستناد إلى الأدلة*** *من أجل دعم إقامة نظم زراعية غذائية*

102- ستعمل المنظمة بموجب هذا الناتج على دعم تطوير واستخدام البيانات والتحليلات الخاصة بالتجارة والأسواق فضلًا عن أنظمة المعلومات ورصد السياسات على المستويين الإقليمي والوطني لإتاحة البيانات والتحليلات للاسترشاد بها عند إجراء تغييرات في السياسات بغرض التشجيع على قيام قطاعات زراعية غذائية أكثر أمنًا وصلابًة وتنافسيًّة ولتمكين صغار الجهات الفاعلة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المنتجات التي ستُعرض للبيع والتوقيت والمكان المناسبين لبيعها. وستوفر المنظمة بذلك الأدلة التّي تسمح بتلبية طلبات صانعي القرار للحصول على أدلة من أجل دعم عملية تصميم وتطبيق السياسات الملائمة والمتسقة وخطط الإنفاق العامة المناسبة بهدف سدّ الثّغرات على مستوى الكفاءة والشمول التي تشوب الكثير من النظم الزراعية الغذائية.

المخرج 4-4-1: توفير أحدث المعلومات والتحليلات عن الأسواق العالمية لتشجيع الشفافية في الأسواق والفرص العالمية والإقليمية والمحلية على مستوى التجارة والأسواق.

المخرج 4-4-2: تزويد منظمات القطاع العام بما يلزم لإنشاء نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية الغذائية الوطنية.

البرنامج الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل كسب العيش على الصّمود أمام التّهديدات والأزمات

السياق

103- تتمثل مساهمة الهدف الاستراتيجي 5 في زيادة قدرة سبل كسب العيش المستندة إلى الزراعة على الصمود أمام التهديدات والأزمات الرئيسية التي تؤدي إلى تآكل المكاسب التنموية التي كانت صعبة المنال، فضلًا عن التقدم المحرز نحو بلوغ الأمن الغذائي. وإلى جانب التحدي الثلاثي الذي تواجهه البلدان النامية لإنتاج مزيد من الغذاء وتوفير مزيد من الوظائف وإدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، يبرز تنامي حجم الأزمات والكوارث ووتيرتها وتأثيرها، لا سيما تلك المرتبطة بتغير المناخ والتهديدات والنزاعات المرتبطة بأمن السلسلة الغذائية.

104- وتُحدق المخاطر الطبيعية بالبلدان والمجتمعات المحليّة بما في ذلك الظواهر المناخيّة المتطرفة. إذ أصيب القطاع الزراعي بين عامي 2003 و2013 بنحو 22 في المائة من الأضرار المتأتية عن المخاطر والكوارث الطبيعية في البلدان النامية (25 في المائة في قطاع الزراعة إذا ما جرى احتساب الظواهر البيئية والمناخية المتطرفة فقط).[2] وفي ظلّ تغير المناخ، من المتوقع تزايد حجم وحدّة ووتيرة الظواهر المناخية المتطرفة مثل موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات لتتسبب بمزيد من الأضرار والخسائر. ويؤكّد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ على الحاجة إلى تعزيز قدرة البلدان الأكثر هشاشة على توقع المخاطر واحتواء الصدمات وإعادة تشكيل مسار التنمية من أجل التخفيف من المخاطر المناخية.[3]

105- وساهمت عولمة التجارة ونظم الإنتاج الغذائي المكثف وظاهرة تغير المناخ بصورة متزامنة في زيادة الحالات الطارئة على امتداد السلسلة الغذائية والمتأتية عن الآفات والأمراض الحيوانية (بما فيها المائية) والنباتية (بما فيها الأحراج) العابرة للحدود والعالية الأثر، فضلًا عن الأحداث المرتبطة بسلامة الأغذية. وتشهد التهديدات الوبائية تزايدًا ومن المتوقع أن يتواصل هذا التّزايد إلاّ في حال اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمعالجة مجموعة الأسباب المتنوعة الكامنة وراء هذه التهديدات.

106- وأخيرًا، تشكل مستويات التّقزّم ومعدلات الوفيات للأطفال دون سنّ الخامسة مصدر قلق خاص لنحو 500 مليون شخص يعيشون في حالات أزمات ممتدة والذين غالبًا ما يتأثرون بالنزاعات. وتتسم الأزمات الممتدة بمزيج من المسببات المتكررة مثل النزاعات والمخاطر الطبيعية والصدمات الاجتماعية والاقتصادية والتهديدات المحدقة بالسلسلة الغذائية والحوكمة الهشة والقدرات المؤسسية الضعيفة. ويشكل انعدام الأمن الغذائي الحادّ سمة مشتركة بين حالات الأزمات الممتدة حيث تعادل معدلات النقص في التغذية نحو ثلاثة أضعاف أمثال المعدلات المسجلة في بلدان نامية أخرى؛ أي هي الحالات التي غالبًا ما تكون المرأة فيها متأثّرة بصورة غير متناسبة وتكون عرضة للعنف والاستغلال الجنسيين.

---

[2] منظمة الأغذية والزراعة 2015، *آثار الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي*.

[3] مبادرة الصمود أمام تغير المناخ العالمي للتوقع والتحمل وإعادة التشكيل (A2R) التي جرى إطلاقها خلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين.

البرنامج الاستراتيجي لزيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (البرنامج الاستراتيجي 5)

107- يسترشد البرنامج الاستراتيجي 5 بالعمليات السياساتية العالمية الأخيرة التي أسهمت فيها المنظمة بنشاط. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج يدعم الأهمية المحورية لحقوق الإنسان والجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام بهدف تعزيز التناسق التشغيلي والسياساتي على امتداد محور العمل الإنساني والإنمائي والسلام. وفي هذا السياق، سينصب تركيز إضافي خلال الفترة 2018-2021 على تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة الناتجة عنه؛ فضلًا عن التهديدات المحدقة بالسلسلة الغذائية ونهج "صحة واحدة"؛ ومساهمة المنظمة في الوقاية من النزاعات وحركات النزوح البشري.

108- وسيركز البرنامج الاستراتيجي 5 أيضاً على تغير المناخ وعلى الظواهر المناخية المتطرفة ذات الصلة بالاستعانة باتفاق باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث كأساس لدعم البلدان والمجتمعات المحلية في الجوانب القطاعية للتّكيّف مع تغير المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

109- وضمن مجال العمل بشأن أزمات السلسلة الغذائية، سينصب تركيز أكبر على نهج "صحة واحدة" من منظوره الأوسع، مما يساهم في تفعيل سبل التعاون بين القطاعات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية والصحة والرفاه من خلال التّخفيف من آثار الأزمات الناشئة عن مستوى التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة المحيطة فضلًا عن التخفيف من هذه الآثار. ويشمل الأساس المنطقي لنهج "صحة واحدة" أيضًا عمل المنظمة المتعدد القطاعات في مجال المخاطر المتصلة بمقاومة مضادات الميكروبات واستخدامها إلى جانب الانشغالات العالمية والمحلية وأحد أكبر التهديدات على الصحة العامة على مستوى العالم. وفي مجال صحة الحيوان، تبرز مسألة تعزيز قدرات خدمات الإرشاد البيطري كأولوية. وبصورة مماثلة، من المقرّر إيلاء أهمية أكبر إلى الفقر المرتبط بالأمراض المتوطّنة والأمراض المقيّدة للتبادلات التجارية لا سيما طاعون المجترات الصغيرة. ومن المقرّر التركيز بصورة أكبر على الرابط ما بين تغير المناخ والأمراض والآفات النباتية والحيوانية من خلال استخدام نُهج شاملة ومتكاملة يجري دمجها مع أداوت وضع النماذج من أجل تحضير البلدان المعرضة بشكل أفضل وفهم الآثار وحماية الفئات الأكثر ضعفاً.

110- وفي هذا السياق، ستواصل المنظمة العمل أيضاً من أجل توثيق وفهم كيفيّة معالجة الأولويات الخاصة بالرجال والنساء على مستوى التدخلات التغذوية والغذائية في السياقات المتأثرة بالنزاعات لمعرفة كيف يمكن لهذه الأولويات أن تنهض بالمساواة بين الجنسين إثر انتهاء النزاعات العنيفة. ومن المقرر التركيز على وضع برامج تراعي المساواة بين الجنسين وتهدف إلى معالجة مجالات انعدام المساواة الموجودة فضلًا عن توفير وبناء الأصول الزراعية بطريقة تسمح بتمكين الضحايا (مثلًا من خلال توفير فرص الوصول الآمن والمضمون إلى الأراضي والأموال النقدية وغيرها من الموارد المنتجة للنساء والشباب).

111- وفي إطار مجال العمل بشأن الأزمات الممتدة، بما في ذلك النزاعات العنيفة، واسترشادًا بإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة [4]، سينصب التركّيز على الروابط القائمة بين الأمن الغذائي والسلام والاستقرار مع العمل في الوقت ذاته على معالجة الأولويات الناشئة مثل الهجرة والنزوح والحلول الدائمة. وبالتالي، سيتمثل التركيز في مجال العمل هذا خلال الفترة 2018-2021 في إظهار دور الزراعة والأمن الغذائي في استدامة السلام والاستقرار والمساهمة في الوقاية من النزاعات، بما في ذلك الروابط مع حالات النزوح والهجرة.

112- وستتم مواصلة تعزيز مجالات التكامل والتآزر مع البرامج الاستراتيجية الأخرى ومع الشركاء الأساسيين على المستوى الفني والتشغيلي وعلى مستوى الموارد، لا سيما في مجال تعزيز القدرة على الصمود في سياق السياسات المستدامة للأمن الغذائي والتغذية والبيئة التمكينيّة؛ والقدرة على مواجهة المخاطر والنظم الإيكولوجية الزراعية والغذائية الذكيّة مناخيّاً والمستدامة؛ والحماية الاجتماعية المستجيبة للصّدمات وفرص العمل في المناطق الريفية وقدرة سلاسل القيمة الغذائية القابلة للتطبيق على الصمود. وفي ما يتعلق بتغير المناخ، قامت المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوطيد تعاونهما من خلال "مبادرة الصمود أمام تغير المناخ" (A2R) لدعم البلدان والمجتمعات المحلية الأشد عرضة لمخاطر المناخ، وفي مجال الأمن الغذائي من خلال تحليل النزاعات والوقاية منها. وقد تعهّدت المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي بإطلاع مجلس الأمن في الأمم المتحدة بانتظام على حالة الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من أزمات. وستواصل المنظمة التزامها وتعاونها بين الوكالات، مثلاً مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية ومع آليات المجموعة الإنمائية في الأمم المتحدة / اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، من أجل إيجاد حلول تمنع نشوب نزاعات وتساهم في إدامة السلام.

113- وعلى العموم، سيسمح صقل الأساس المنطقي للناتج بتركيز الجهود بصورة أكبر على تغير المناخ والظواهر المتطرفة ونهج "صحة واحدة" وبرنامج العمل الخاص بالسلام والاستقرار المستدامين وحالات التهجير القسري.

114- وسيساهم عمل المنظمة بصورة مباشرة في تحقيق مقاصد الأهداف 1 و2 و11 و13 و15 و16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة ضمن إطار النتائج الخاص بالهدف الاستراتيجي 5.

تغيير محور التركيز

115- كما هو مشار إليه في تقييم مساهمة المنظمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5، لا يزال تحليل القضايا المطروحة ونظرية البرنامج الاستراتيجي الخاصة بالتغيير صالحين إلى حد كبير. وقد أُخذت التوصيات الصادرة عن التقييم بعين الاعتبار، مع زيادة التركيز على الظواهر المتطرفة ذات الصلة بالمناخ، والروابط القائمة بين الأمن الغذائي والسلام والاستقرار، واعتماد نهج صحة واحدة في منظوره الأوسع.

[4] إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة الصادر عن لجنة الأمن الغذائي.

116- وسيبذل البرنامج الاستراتيجي 5 أيضا جهدًا لمراعاة نتائج العمليات والحوارات السياساتية الدولية الهامة التي جرت خلال السنتين المنصرمتين، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

117- وسيُولى اهتمام متزايد لوضع برامج تراعي الاعتبارات الجنسانية وتركّز ليس فقط على معالجة عدم المساواة، ولكن أيضا على تأمين الأصول وبنائها بطرق تؤدي إلى تمكين الفئات الأشد ضعفًا، ولا سيما المتضررون من الأزمات والنزاعات الممتدة (على سبيل المثال من خلال توفير إمكانية الوصول الآمن والمضمون إلى الأراضي والنقد والموارد الإنتاجية الأخرى للنساء والشباب).

التغيير في إطار النتائج

118- يبرز التغيير في محور التركيز في المؤشرات التسعة على مستوى الهدف الاستراتيجي لرصد تسعة مقاصد لأهداف التنمية المستدامة 1 و2 و11 و13 و15 و16.

119- وتظل بنية النواتج الأربعة متوائمة إلى حد كبير مع بنية إطار سنداي. وقد تم تخفيض العدد الإجمالي للنواتج من تسعة إلى ثمانية نواتج، من خلال توحيد العمل بشأن التنسيق تحت إطار الناتج 1.

(أ) سيركز *الناتج 5-1* بشأن حوكمة المخاطر بشكل أكبر على الأزمات في السلسلة الغذائية والأزمات الممتدة وسيدرجها على نحو أفضل في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وبالأزمات، وذلك بهدف زيادة تعزيز التنسيق بطريقة متكاملة في إطار روح الترابط القائم بين التنمية والعمل الإنساني.

(ب) وسيركز *الناتج 5-2* على تعزيز الصلة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر من جهة، وعلى قياس القدرة على الصمود، وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على نظام الإحصاءات بشأن الأضرار والخسائر والإبلاغ عنها، من جهة أخرى.

(ج) وسيقوم *الناتج 5-3*، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 3، بتعزيز وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات وتقوم على معرفة المخاطر مع العمل في الوقت نفسه على دعم الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وحيازتها خاصة خلال النزاعات والأزمات الممتدة.

(د) لا يزال *الناتج 5-4* يركز على بناء القدرات لغرض التأهب لحالات الطوارئ وتقديم المساعدات الإنسانية لإنقاذ سبل كسب العيش. وضمن إطار هذا الناتج، تم تخفيض عدد المخرجات إلى مخرجين اثنين وأصبح المخرَج السابق بشأن التنسيق يظهر الآن ضمن المخرج 5-1-2.

النواتج والمخرجات

120- ستساهم المنظمة في زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات من خلال أربعة نواتج وثمانية مخرجات مترابطة ببعضها البعض.

الناتج 5-1: *اعتماد البلدان أو تنفيذها* ***لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية*** *للحد من المخاطر وإدارة الأزمات*

121- جرى ضمن هذا الناتج تحديد ثلاثة مجالات تحظى بأولوية لإجراء التعديلات الاستراتيجية اللازمة في الفترة 2018-2021. وانطلاقًا من التخفيف من مخاطر الكوارث المتصلة بالمخاطر الطبيعية والمناخية، تتمثل الأولوية الأولى في التركيز بشكل أكبر على أزمات السلسلة الغذائية (بما في ذلك نهج "صحة واحدة") والأزمات الممتدة (بما في ذلك مساهمة المنظمة في الوقاية من النزاعات وبناء السلام) وتضمينها بشكل أفضل في الاستراتيجيات والسياسات القطاعية الخاصة بمخاطر الكوارث والأزمات على المستوى الوطني. ويشمل ذلك على سبيل المثال دعم البلدان لتحقيق المواءمة بين السياسات والبرامج القطاعية المختلفة المتصلة بنهج "صحة واحدة" (الدعم المؤسسي للمنتديات الوطنية المتعددة القطاعات لنهج "صحة واحدة") ووضع سياسة مؤسسية للوقاية من النزاعات واستدامة السلام والاستقرار.

122- أما الأولوية الثانية فهي سعي المنظمة المستمر لدمج وتعميم العمل على التخفيف من المخاطر والتكيف مع تغير المناخ بطريقة متّسقة في السياسات والاستراتيجيات الزراعية. وقد عزز هذا الطلب كلٌّ من إطار سنداي واتفاق باريس. إضافة إلى ذلك، سيجري العمل على اتخاذ تدابير ملموسة من خلال الشراكة المتعددة أصحاب المصلحة في إطار "مبادرة الصمود أمام تغير المناخ" الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة، ودعمًا لتطوير استراتيجيات محددة لبناء القدرة على الصمود.

123- وتتمثل الأولوية الثالثة في التركيز بشكل أكبر على الاستثمارات المراعية للمخاطر وأشكال التمويل الأخرى لتعزيز القدرة على الصمود من أجل سدّ الفجوة القائمة بين تمويل العمل الإنساني والإنمائي وتعظيم الاتساق بين السياسات وآليات التنسيق ذات الصلة. وتتضمن هذه الأولوية، من بين جملة أمور، التّنسيق وتحسين برامج الاستثمار للعمل المسبق على التخفيف من المخاطر والوقاية منها وإدارة الأزمات مع مجموعة من الأطراف الفاعلة ضمن المجموعات المحلية المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وبناء السلام والمناخ.

المخرج 5-1-1: تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمنظمات العامة على صياغة وتعزيز برامج استثمار وسياسات واستراتيجيات وخطط خاصة بالحد من المخاطر وبإدارة الأزمات

المخرج 5-1-2: تحسين آليات التنسيق وتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات.

الناتج 5–2: *استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة*

124- جرى تحديد أولويتين من أجل توطيد الروابط بين مراقبة المخاطر وتفعيل الإنذارات والوقاية والتأهّب وتطبيق التّدابير المبكرة في حال بروز إنذارات حادّة مع التوصل إلى فهم أفضل للعامل المحدد للهشاشة واقتراح التدبير الملائم، فضلًا عن التركيز بشكل خاص على الظواهر المناخية المتطرفة والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود العالية الأثر والأزمات الممتدة بما فيها النزاعات: (1) تحسين الرابط بين الإنذار المبكر والتدبير المبكر، أي تطوير نظام للإنذار المبكر – والتدابير المبكرة من أجل ترجمة الإنذارات إلى تدابير تأهّب استباقية تسمح بالتخفيف من آثار الكوارث المرتقبة؛ (2) وتحسين القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها وقياس قدرة الزراعة والأمن الغذائي والتغذية على الصمود من أجل التوصّل إلى سياسات وبرامج مراعية للمخاطر، لا سيما على مستوى تقدير الأضرار والخسائر[5] في القطاع الزراعي والإبلاغ عنها.

المخرج 5–2–1: وضع آليات أو تحسينها لتحديد التهديدات ورصدها، وتقييم المخاطر وتنفيذ الإنذار المبكر المتكامل وفي الوقت المناسب

المخرج 5–2–2: تحسين القدرات الوطنية على تقييم قابلية التأثر وقياس القدرة على الصمود.

الناتج 5–3: *قيام البلدان بالحد من المخاطر والتعرّض لها على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي*

125- سوف يتمحور العمل حول أولويات ثلاث هي: (1) إسداء المشورة حول أدوات وممارسات المجتمعات المحلية للحد من المخاطر وتدعيمها على مستوى سبل كسب العيش المعتمدة على الزراعة مع التركيز بشكل خاص على الظواهر المناخية المتطرفة وأزمات السلسلة الغذائية بما في ذلك نهج "صحة واحدة" وحالات النزاع؛ (2) وتقوية أدوات الحماية الاجتماعية ونقل المخاطر لا سيما في السياقات الهشة والمناطق المعرضة للكوارث فضلًا عن تمكين المرأة والمنظمات المعنية بالمرأة تماشيًا مع مبادئ إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة والنهج المراعية للشؤون الجنسانية؛ (3) ودعم الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وحيازتها من أجل التخفيف من ضعف المجتمعات المحلي لا سيما في حالات النّزاع والأزمات الممتدة مع التركيز تحديدًا على المساواة بين الجنسين وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

المخرج 5–3–1: تعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على تنفيذ ممارسات الوقاية والتخفيف الجيّدة للحدّ من آثار التهديدات والأزمات

المخرج 5–3–2: تزويد المجتمعات المحلية بممارسات وتدابير للحد من قابلية التأثر

[5] الربط بالأضرار والخسائر ضمن إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة باتفاق تغير المناخ.

الناتج 5–4: *تأهب البلدان* ***للكوارث والأزمات*** *وإدارة* ***الاستجابات الفعالة لها***

126- جرى تحديد المجالات الثلاثة التالية ضمن الأولويات: (1) تعزيز قدرات البلدان والمجتمعات المحليّة في مجال التأهّب لاتخاذ تدابير مبكرة استجابة للإنذارات المبكرة في مواجهة الصدمات المناخية (لا سيما حالات الجفاف والفيضانات والعواصف)، والمخاطر الصحيّة والنزاعات الناشئة عن الأمراض العالية الأثر من أجل حماية سبل كسب العيش الزراعية بصورة أفضل؛ (2) والتركيز على حالات النزوح القسري ولا سيما اللاجئين والنازحين داخليًا. وسيدعم البرنامج الاستراتيجي 5 الحلول المطروحة لظاهرة النازحين واللاجئين والتي تضمن التطبيق المنهجي للتدابير المراعية للمساواة بين الجنسين والتي تسمح بدمج الشباب، فضلًا عن الشراكات التي تشجع على النهج الابتكارية التي تدعم اعتماد اللاجئين والنازحين داخليًا على أنفسهم من خلال سبل كسب العيش المعتمدة على الزراعة؛ (3) وزيادة مستوى التدخلات المستندة إلى النقد في سياق نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصّدمات والمعزّزة بتنسيق أعلى من أجل دعم وضع الخطط والبرامج للعمل الإنساني على سنوات متعددة وآليات التمويل المرنة وغير المخصصة.

المخرج 5-4-1: تعزيز قدرات السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني في مجال التأهب للطوارئ للحد من تأثير الأزمات

المخرج 5-4-2: تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المتضررة من الأزمات للحفاظ على سبل كسب العيش

الهدف 6 – الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

127- ويتعيّن على المنظمة، حرصاً منها على اتباع نهج متين وعملي قائم على النتائج بالنسبة إلى مجمل عمل المنظمة، أن تحرص على امتلاكها القدرة الفنية الداخلية والتكامل الكافي لتحقيق النتائج المنشودة.

128- ويضمن الهدف 6 تحقيق المنظمة للجودة الفنية والمعرفة والخدمات، ويقوم بقياسها؛ وجودة وسلامة الإحصاءات التي تصدرها المنظمة؛ وتوفير خدمات عالية الجودة للبرامج الاستراتيجية للعمل على المساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية، وتغير المناخ. ويعكس إطار النتائج الخاص بالهدف 6 التحسينات المتوقعة التي تقاس بمؤشرات الأداء الرئيسية لستة نواتج، يقود كل منها أحد كبار المديرين: القيادة الفنية (نائب المدير العام للمناخ والموارد الطبيعية)؛ الإحصاءات (كبير الإحصائيين)؛ المساواة بين الجنسين (مدير شعبة الحماية الاجتماعية)؛ الحوكمة (المدير العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ التغذية (مدير شعبة التغذية)؛ تغير المناخ (مدير إدارة المناخ والأراضي والمياه).

جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة (الناتج 6-1)

129- تعتبر جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة أساسية لتنفيذ فعال للإطار الاستراتيجي. ويتحقق هذا الناتج من خلال القيادة الفنية ومراقبة الجودة من قبل الشعب والإدارات الفنية؛ والشبكات الفنية في المقرّ الرئيسي والمواقع الميدانية؛ وتوفير الخبرة الفنية للبرامج الاستراتيجية والأنشطة الفنية المؤسسية؛ والحوار الفني والسياسي على المستويين العالمي والإقليمي؛ والقدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة بما في ذلك من خلال صندوق متعدد التخصصات؛ والنهوض بالفهم الأساسي للتحديات في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية، وإعداد المطبوعات الرئيسية للمنظمة ذات الجودة العالية.

130- وخلال الفترة 2018-2019، سيتم إيلاء الاهتمام لما يلي:

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن تقييم مساهمة المنظمة في المعرفة (2015) المتعلقة بالتدابير التي من شأنها ضمان التفوق الفني، بما في ذلك التنفيذ المنهجي لآليات ضمان الجودة؛ ورصد وتقييم جودة وأهمية منتجات وخدمات المعرفة في المنظمة؛ وإجراء استعراض أقران أكثر منهجية للمطبوعات الرئيسية في المنظمة.

(ب) استعراض نطاق الشبكات التقنية الداخلية وتحسين فعاليتها.

(ج) مواصلة تعزيز التعاون عبر اللجان الفنية (الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، والسلع).

جودة إحصـــاءات المنظمة وتكاملها لدعم عملية صـــنع القرارات بالاســـتناد إلى الأدلة على جميع المســـتويات (الناتج 6-2)

131- تعدّ الإحصاءات العالية الجودة ضرورية لتصميم واستهداف سياسات ترمي إلى الحد من الجوع، وسوء التغذية، والفقر في الريف، وللترويج لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وهي توفر الأساس لقيام الحكومات والمجتمع الدولي باتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، وتؤدي دورا حاسما في قياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الوطنية والدولية.

132- ويتم تحقيق هذا الناتج عن طريق وضع معايير وأساليب إحصائية دولية؛ وجمع البيانات من ضمن مجالات مختلفة من البيانات، ومعالجتها، ونشرها، واستخدامها، وتعزيز المؤسسات الإحصائية الوطنية في جمع البيانات وتحليلها، ونشرها، بحيث يتم إنتاج بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة دوليا من قبل جميع البلدان، ويمكن الوصول إليها من قبل المستخدمين في جميع أنحاء العالم.

133- وخلال الفترة 2018-2019، سينسق مكتب كبير الإحصائيين النظام الإحصائي في المنظمة مع التركيز على:

(أ) مراجعة التصنيفات الدولية والأطر المنهجية لالتقاط إحصاءات الأنشطة المتطورة في قطاع الأغذية والزراعة، مما يزيد أهمية البيانات الدولية وقابليتها للمقارنة بين البلدان والمجالات الإحصائية.

(ب) جعل قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في الفاو، أكبر قاعدة بيانات إحصائية بشأن الأغذية والزراعة في العالم، وتسهيل الوصول إليها واستخدامها، وجعلها أكثر شمولية.

(ج) قيادة دورة المنظمة بوصفها الوكالة الراعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعددها 21 مؤشرًا، ولا سيما وضع المنهجيات وتنفيذها في الحالات التي لا توجد فيها منهجية متفق عليها دولياً (مؤشرات الفئة الثالثة).

(د) تزويد المكاتب الإحصائية الوطنية بالتعاريف والمفاهيم والتصنيفات المعترف بها دوليا، مع التركيز بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز النظم والمؤسسات الإحصائية الوطنية لتوليد بيانات عالية الجودة وذات صلة.

(هـ) تحسين المهارات التحليلية لدى الإحصائيين الرسميين والمعرفة الإحصائية لدى المستخدمين، بهدف تعزيز الروابط بين الإحصاءات وعملية صنع القرار.

134- يُسلط الضوء أدناه على الفرص المتاحة لاستخدام الإحصاءات في كل برنامج استراتيجي:

البرنامج الاستراتيجي 1: توفير البيانات والتحليلات المتصلة بجميع أشكال سوء التغذية ودعم مجالات التركيز الجديدة لتقرير *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم*؛ والبيانات المتعلقة بالنظم الغذائية، مصنفة بحسب الجنسين؛ والتكامل بين البيانات لدعم رصد السياسات الشاملة والمشتركة بين القطاعات.

البرنامج الاستراتيجي 2: دعم البلدان للاستفادة من أعمال السياسات الدولية المتعلقة بالإنتاج المستدام، وتغير المناخ وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من خلال توفير بيانات عالية الجودة وتحليلات متعلقة بالزراعة، واستخدام الأراضي، وتغيّر استخدام الأراضي والحراجة؛ وتعزيز الشراكات المتنامية مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل تحليل أوسع للبيانات والتواصل المناسب مع البلدان.

البرنامج الاستراتيجي 3: تعزيز البيانات المتعلقة بالفقر في الريف والفقر المدقع، والحماية الاجتماعية والعمل اللائق وارتباطها بالزراعة الأسرية وأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتطوير قاعدة بيانات جديدة حول الهجرة؛ ووضع بيانات مفصلة مصنفة بحسب الجنسين والعمر من مصادر مختلفة عن الدخل في المناطق الريفية ودعم تكامل البيانات لرصد السياسات المتعددة القطاعات المناصرة للفقراء؛ والارتقاء بمستوى مرصد سبل كسب العيش الريفية من خلال تعزيز الشراكة مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

البرنامج الاستراتيجي 4: تعزيز ونشر البيانات عن أداء الأسواق الزراعية والغذائية الدولية والوطنية؛ وتعزيز البيانات المتعلقة بالاستثمارات؛ ووضع بيانات حول بنية النظام الغذائي الزراعي وأنشطة الشركات الزراعية، بما فيها تلك الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتحسين البيانات المتعلقة بتنفيذ سياسات أنظمة الأغذية الزراعية وأثرها؛ وتطوير قاعدة الأدلة لدعم استراتيجيات خفض الفاقد والمهدر من الأغذية.

البرنامج الاستراتيجي 5: وضع اللمسات الأخيرة على المنهجية الرامية إلى قياس الأضرار والخسائر في القطاع الزراعي جرّاء الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأحداث المناخية والجوية المتطرفة، وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا العمل؛ وزيادة تعزيز المنهجيات الرامية إلى قياس الهشاشة والقدرة على الصمود في إطار نهج مشترك بين القطاعات؛ وتوفير بيانات جديدة وفي الوقت المناسب عن الصراعات وموجات التهجير القسري وعلاقتها بالأمن الغذائي؛ وتعزيز عمليات التقييم للإنذار المبكر من أجل استجابة مبكرة.

جودة الخدمات ونُهج متماسكة للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الناتج 6-3)

135- يتوقف تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع إلى حد كبير على المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص للنساء والرجال، وعلى قدرتهم على أن يكونوا جهات فاعلة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يتواجدون فيها. وقد استحوذ المجتمع الدولي، من خلال خطة عام 2030، على عناية سياسية كبرى بشأن الحاجة الملحة للتصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين والتوزيع غير العادل للقدرات والفرص والثروات والسلطة والأصوات بين الرجال والنساء.

136- وتقرّ المنظمة بأن أداء القطاع الزراعي غير كافٍ في العديد من البلدان النامية على اعتبار أنّ نصف المزارعين – أي النساء منهم – لا يحظون بالدعم الكافي ولا تزال تُفرض عليهم قيود للحصول على الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها لزيادة إنتاجيتهم. ومن شأن سدّ "الفجوة الجنسانية" أن يولّد منافع جمّة في القطاع الزراعي من خلال زيادة الناتج الزراعي الإجمالي والحد من انعدام الأمن الغذائي والتغذية بشكل عام في البلدان النامية.

137- وستظل سياسة المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الإطارين التوجيهيين لتنفيذ وقياس العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنظمة، ولا سيما البرامج الاستراتيجية (*الخطة المتوسطة الأجل، القسم جيم*)، والبناء على الإنجازات التي تحققت منذ عام 2012.[6]

138- وخلال الفترة 2018-2019، سيتم إيلاء الاهتمام إلى ما يلي:

(أ) تعزيز الآليات القائمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، على النحو المحدد في السياسة، وضمان أن الآليات والمعايير تنفذ بكل منتظم من قبل جميع مكاتب المنظمة.

(ب) دعم إنتاج واستخدام البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، وتعزيز وصول المرأة إلى الأراضي، وتطوير سلاسل القيمة المراعية للمنظور الجنساني من خلال البرامج الاستراتيجية.

(ج) دعم البرامج الاستراتيجية للحدّ من عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية في مجالات العمل المحددة المبينة أدناه.

(د) الانخراط في تنقيح خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفي صياغة معايير الأداء المحدثة فيها.

139- وتساهم جميع البرامج الاستراتيجية في تحقيق المساواة بين الجنسين، ضمن خصوصية كل منها، للحدّ من الأشكال الحالية لعدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية. وقد تمّ تحديد مجالات محددة للعمل على المساواة بين الجنسين في كل برنامج من البرامج الاستراتيجية لمضاعفة التركيز الجغرافي وتوسيع نطاقه.

البرنامج الاستراتيجي 1: تؤدي المرأة أدواراً مهمة للغاية على جميع مستويات النظام الغذائي وهنّ أكثر عرضة للأسباب الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وأشدّ تأثراً بها. ومن أجل الحدّ من هذه الهشاشة، سيتمّ تقديم الدعم للبلدان لكي تقوم بدمج الأبعاد الجنسانية في سياسات الأمن الغذائي والتغذية، والأطر القانونية وآليات الحوكمة. وستواصل المنظمة أيضاً دعم تطوير مؤشرات جنسانية ملائمة مرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، واعتمادها ومراقبتها.

[6] الجدولان 1 و2 من الوثيقة C 2017/8، والجدولان 3 و4 من الوثيقة PC 121/3 - FC 166/6

البرنامج الاستراتيجي 2: ستقوم المنظمة بمضاعفة العمل في مجال إدارة الموارد الطبيعية المستجيبة لقضايا الجنسين، والزراعة الذكية مناخياً والابتكارات الموفرة لليد العاملة التي تقلل من عبء عمل المرأة من خلال تعزيز التعاون مع شركاء استراتيجيين دوليين ووطنيين.

البرنامج الاستراتيجي 3: ستقوم المنظمة بتعزيز قدرات البلدان على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الحدّ من الفقر والقضاء عليه التي تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين واستراتيجيات القضاء والسياسات والبرامج، بما في ذلك الإشراك في عملية الإنتاج، والحماية الاجتماعية والعمل الريفي اللائق، من خلال تطوير المعارف والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين.

البرنامج الاستراتيجي 4: سوف تعتمد المنظمة على عملها الجاري في مجال وضع سلاسل القيمة المراعية للاعتبارات الجنسانية من خلال نشر النُهج والأدوات التي تمّ تطويرها لدعم البلدان الأعضاء في تقييم المعوّقات المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتذليلها، مثل حقوق النساء من المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك في الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية الأعلى قيمة، وتحسين فرص النساء للمشاركة في أنشطة إضافة القيمة.

البرنامج الاستراتيجي 5: ستواصل المنظمة تطوير قدرات البلدان على دمج قضايا المساواة بين الجنسين في التخطيط للحدّ من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الزراعة، وعلى معالجة الروابط بين المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة.

جودة الخدمات لمعالجة أكثر شمولية وفعالية لمسائل الحوكمة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الهدف الاستراتيجي (الناتج 6-4)

140- يساعد إدماج منظور الحوكمة في عمل المنظمة على تعزيز فعالية دعم سياسة المنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويتمّ ذلك عن طريق توفير مشورة استراتيجية لآليات الحوكمة العالمية الرئيسية، والتوجيهات في القضايا المتصلة بالسياسات والحوكمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، ودعم عمل المنظمة في مبادرات قطرية وإقليمية.

141- وتدعم شبكة دعم الحوكمة، المؤلفة من المهنيين ذوي الخبرة، عمل الحوكمة في المنظمة. وتشجع الشبكة على تبادل المعرفة والخبرات، وتوفر الدعم لتحديات الحوكمة التي تم تحديدها. وتعمل الشبكة مع الحكومات لتوليد الأدلة والتحاليل لتعزيز الاتساق السياسي والمؤسسي والفعالية في تحديد عقبات الحوكمة الرئيسية والتعامل معها.

142- تشمل الأولويات في الفترة 2018-2019 ما يلي:

(أ) دعم تطبيق النهج المؤسسي للحوكمة في المبادرات الإقليمية والبرامج القطرية من خلال البرامج الاستراتيجية.

(ب) وضع المفاهيم والتوجيهات لتطبيق إطار عمل الحوكمة في مجالات أولوية مختارة من البرامج الاستراتيجية (مثل الأغذية والزراعة المستدامة، والنهج الإقليمية في التنمية، وتغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث).

(ج) دعم مشاركة المنظمة في العمليات العالمية ذات الأولوية، بما في ذلك خطة عام 2030 وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

(د) دعم البرامج الاستراتيجية في تطوير شراكات متعددة أصحاب المصلحة، على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، لحشد وسائل التنفيذ.

143- وقد تم تحديد مجالات الحوكمة ذات الأولوية في كل من البرامج الاستراتيجية على النحو التالي:

البرنامج الاستراتيجي 1: ينصبّ التركيز على الارتقاء بمستوى الوعي وتحسين القدرات على تحديد ومعالجة قضايا الحوكمة إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري – تحويل الانتباه نحو معالجة الحوكمة في العمليات والبرامج السياساتية الرئيسية التي تؤثر في نواتج الأمن الغذائي والتغذية، بدلاً من إنشاء آليات وترتيبات مؤسسية أو إصلاحها.

البرنامج الاستراتيجي 2: تُجمع الأنشطة المتصلة بالحوكمة تحت ناتج واحد يضمّ عمل الحوكمة على المستويين العالمي والقطري. وسينصب التركيز على تسهيل العمليات السياساتية المشتركة بين القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة وتنفيذها للتغلب على التجزؤ وتعزيز التقارب في ما بين القطاعات الفرعية المتمثلة في المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات وعلى دعم البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز آليات الحوكمة في مجال إدارة الموارد الطبيعية على المستوى القطري لتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

البرنامج الاستراتيجي 3: تكتسي الحوكمة أهمية محورية بالنسبة إلى نهج واسع النطاق لمعالجة الفقر في الريف. ويشمل ذلك صراحة مراعاة الاقتصاد السياسي في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج، وإضافة إلى دور المؤسسات وأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين في التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج.

البرنامج الاستراتيجي 4: يشمل التدخلات لدعم تحسين اتساق السياسات التجارية والزراعية على المستويين القطري والإقليمي، وتعزيز روابط أفضل بين السياسات – الاستثمارات، وتحسين حوكمة سلسلة القيمة، وخاصة لصالح المزارعين الأسريين والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وغيرهم من الجهات الفاعلة الصغيرة النطاق.

البرنامج الاستراتيجي 5: تحديد وإيجاد سبل لمعالجة قضايا الحوكمة المتعلقة بدمج إدارة مخاطر الكوارث وأطر التكيف مع تغير المناخ على المستوى القطري، وخاصة على المستوى المحلي، بطريقة تؤدي إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود أمام الأزمات الغذائية والكوارث المرتبطة بالمناخ. ويشمل الدعم أيضاً معالجة قضايا محددة للحوكمة للتغلب على الفجوة الإنمائية الإنسانية في سياق الاستجابة الدولية للنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية.

ضمان الجودة والتماسك في عمل المنظمة على التغذية من خلال تعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي، وتعزيز مساهمة المنظمة في الهندسة الدولية للتغذية (الناتج 6-5)

144- تولي المنظمة اهتماماً متزايداً للتغذية من خلال معالجة الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل للأمن الغذائي والتغذية، لا سيما تلك المتّصلة مباشرةً بمفهوم النظم الغذائية المستدامة وسلاسل القيمة. وقد سمح ذلك للفاو بأن تكون قائدة في المبادرات وآليات الحوكمة الدولية لتحسين التغذية، وأن تساعد ساعد البلدان على تحقيق أهدافها المتّصلة بعمل البرامج الاستراتيجية.

145- وتشمل المجالات الجوهرية الواجب تغطيتها في مجال التغذية قيادة فنية إجمالية لعمل المنظمة في مجال تحسين التغذية من خلال نهج النظم الغذائية؛ والتنسيق السياساتي والتشغيلي للتغذية في منظومة الأمم المتحدة؛ وتيسير عملية دمج التغذية عبر الأهداف الاستراتيجية؛ والدعم الفني لتعبئة الموارد والاتصال دعماً للتغذية.

146- وخلال فترة السنتين 2018-2019، سيركز العمل على:

(أ) دعم سياسية منظومة الأمم المتحدة والتنسيق التشغيلي في مجال التغذية؛

(ب) دعم الأعضاء في تنفيذ إعلان روما عن التغذية وإطار العمل للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في سياق أهداف التنمية المستدامة، مع تسريع الجهود من خلال عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

(ج) التشارك مع منظمة الصحة العالمية في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ إعلان روما عن التغذية وإطار العمل للمؤتمر الدولي الثاني للتغذية، بالتعاون الوثيق مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة، وصناديق وبرامج ومنظمات إقليمية أخرى.

(د) تعزيز تحليل النظم الغذائية والمعلومات عن السياسات لدعم الحوار بشأن السياسات المستند إلى الأدلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

(هـ) التشجيع على تنفيذ مجموعة من المعايير الدنيا ونهج مؤسسي لتعميم التغذية في البرامج الاستراتيجية.

147- فرص زيادة إدماج التغذية في عمل البرامج الاستراتيجية هي على النحو التالي:

البرنامج الاستراتيجي 1: تحسين الحوكمة وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وهما عنصران أساسيان من عناصر البرنامج الاستراتيجي 1، عن طريق تعميم التغذية في السياسات الغذائية والزراعية، والبرامج وخطط الاستثمار على جميع المستويات. وسيتمّ إيلاء المزيد من الاهتمام لتشجيع جدول أعمال حول "النظم الغذائية الأكثر مراعاة للتغذية". وبناءً على الخطوط التوجيهية العالمية الحالية، سيتمّ التركيز على تعزيز التغيير على مستوى السياسات والمؤسسات وتحفيز الاستثمارات المراعية للتغذية في النظم الغذائية وعبر القطاعات التي تعتبر مهمة للأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والحماية الاجتماعية والتعليم.

البرنامج الاستراتيجي 2: سوف يهدف تحويل نظم الإنتاج الزراعي (بما في ذلك المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك والغابات) بأساليب تسهم في تحقيق نواتج تغذوية مواتية إلى تنويع الانتاج الغذائي من خلال اعتماد زراعة مراعية للتغذية، ومع احترام البيئة وإدارتها وتعزيز التنوع البيولوجي المحلي.

البرنامج الاستراتيجي 3: النهوض بالتدخلات التي تستهدف تحديداً الفئات الضعيفة من الناحية التغذوية (مثل الأطفال والنساء في سن الإنجاب والمرضى) فضلاً عن تشجيع النظم الغذائية الصحية من خلال برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية. ويمكن لبرامج التغذية المدرسية والتغذية المتكاملة أن توفر مدخلاً شاملاً (وفرصة ثانية بعد أول 000 1 يوم من حياة الأطفال) لتحسين التغذية الموجهة للأطفال الذين هم في سنّ الذهاب إلى المدرسة. كما تتميز برامج الأغذية والتغذية المدرسية بقدرة كبيرة على تحفيز الإنتاج المحلي لأصحاب الحيازات الصغيرة، وإيجاد سوق جاهز لاستقبال هؤلاء المزارعين، وتحسين أحوالهم المعيشية.

البرنامج الاستراتيجي 4: من خلال تحسين كفاءة توزيع المواد الغذائية وتوافرها لجميع الفئات السكانية، ينبغي للتطورات التي تشهدها النظم الغذائية أن تضمن إدخال تحسينات على النوعية التغذوية للنظم الغذائية وتجنب الخسائر الغذائية والتغذوية، والمخاطر التي تهدد سلامة الأغذية. ومن شأن التطورات على مستوى النظم الغذائية أن توفر أيضاً فرص عمل وزيادة في الدخل، وأن تتيح للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة القدرة على الوصول إلى أغذية ذات قيمة تغذوية أكبر.

البرنامج الاستراتيجي 5: سيُوفر الدعم من خلال إدماج أهداف التغذية وإجراءات السياسة التغذوية في خطط الصمود الخاصة بالبلدان ومواءمتها مع استراتيجياتها الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. وتتمثل فرصة أخرى في تقديم المساعدة الفنية لاستخدام نظم مراقبة الأمن الغذائي والتغذية مثل مقياس التغذية الحادة التابع للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (بما في ذلك مؤشرات النظام الغذائي والتغذية) لاطلاع صانعي السياسات واتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب لمواجهة التهديدات للأغذية والتغذية.

ضمان جودة وتماسك عمل المنظمة بشأن تغير المناخ بما يتماشى مع استراتيجية تغير المناخ من خلال تعميم تغير المناخ في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية لتغير المناخ (الناتج 6-6)

148- لقد اكتسب دور الزراعة في التكيّف مع تغيّر المناخ والحد من آثاره، أهمية بارزة في السنوات الأخيرة. وتوجه استراتيجية تغير المناخ في المنظمة عمل المنظمة لتحقيق ثلاثة نواتج تعزز بعضها البعض: (أ) تعزيز القدرات الوطنية بشأن تغيُّر المناخ من خلال توفير المعرفة والخبرة التقنيتين؛ (ب) تحسين إدماج الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الخطة الدولية المتعلقة بتغيُّر المناخ؛ (ج) تقوية تنسيق وإنجاز عمل المنظمة.

149- وإن خطة عمل استراتيجية المنظمة لتغير المناخ هي جزء لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل. وتحدد خطة العمل لكل من النواتج المتوقعة العمل الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة من خلال برنامج الهدف الاستراتيجي (*الخطة المتوسطة الأجل، القسم جيم*) والهدف 6. وستقوم المنظمة بما يلي:

(أ) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء من خلال توفير المعرفة والخبرة التقنيتين. وستقدم المنظمة الدعم المباشر لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في القطاعات الغذائية والزراعية في البلدان عبر عمليات سياساتية وتنمية القدرات وتدخلات تقنية؛ ومن خلال تسهيل الحصول على التمويل الوطني والدولي للمناخ؛ ومن خلال تقديم المساعدة في إعداد برامج الاستثمار ودعم البلدان في جعل استثماراتها المحلية أكثر ذكاءً من الناحية المناخية.

(ب) دعم البلدان لإدماج الأمن الغذائي واعتبارات القطاعات الزراعية واعتبارات تغيُّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة الوطنية والإقليمية. وستعمل المنظمة مع هيئات التمويل ذات الصلة لتعزيز اعتبار القطاعات الغذائية والزراعية في قرارات التمويل المتصلة بتغير المناخ. ويشمل الشركاء الرئيسيون: الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمي، وبنوك التنمية الإقليمية، وشركاء التنمية الثنائيين والمتعددين الأطراف، والقطاع الخاص، وكذلك فرص التمويل المبتكرة الأخرى.

(ج) تعزيز القدرة الداخلية لتنسيق وتنفيذ عمل المنظمة في مجال تغير المناخ.

150- وترد في ما يلي فرص التصدي لتغير المناخ في كل برنامج من البرامج الاستراتيجية:

البرنامج الاستراتيجي 1: من شأن تقييم احتمالات التعرض لتأثيرات تغير المناخ أن يساعد على توجيه السياسات والاجراءات الوطنية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية بهدف أخذ التغييرات المتوقعة في الحسبان. وسوف يعزز بناء القدرات الوطنية لتوليد واستخدام البيانات الرامية إلى نمذجة توقعات الانتاج في مواجهة تغير المناخ عملية التخطيط التي تهدف إلى الوقاية من الجوع وسوء التغذية. وبالنسبة إلى العديد من البلدان الفقيرة، فإن التكيف الناجح يعني ضمان الأمن الغذائي والتغذية. ولا بدّ من إظهار هذا الترابط في الخطط المناخية الوطنية. كذلك، فإن التنويع من أجل تغذية أفضل سوف يدعم التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية الحادة.

البرنامج الاستراتيجي 2: تُعتبر القطاعات الزراعية أساسية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومن شأن تشجيع نظم الانتاج المستدام الذكية مناخياً للمحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك أن توفر خيارات للبلدان لمواجهة الأمن الغذائي وتغير المناخ والفقر بشكل متزامن. كما أن تحسين فهم طرق استنزاف تغير المناخ للموارد الطبيعية المتوفرة ونوعيتها يؤدي إلى أنشطة هادفة أكثر لصون هذه الموارد وإدارتها بهدف زيادة الانتاجية والانتاج بصورة مستدامة، ودعم التكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن النهوض بإمكانات التخفيف من التأثيرات.

البرنامج الاستراتيجي 3: يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية والأسر المعيشية التي تعاني الفقر أصلاً ويدفع بعدد أكبر من السكان إلى دائرة الفقر. ومن الأهمية بمكان أن تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن تغير المناخ مفهومة ومخططاً لها على نحو أفضل من أجل التقليل من الهجرة الناجمة عن ضيق الحال، والصراع على الموارد أو قدر أكبر من التمييز ضد المرأة أو ضد فئات اجتماعية معينة. ولا بدّ من الاعتراف على نطاق أوسع بدور المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة في الادارة المستدامة للموارد. وينبغي للسياسات المناخية أن تراعي التنمية الريفية وينبغي لسياسات التنمية الريفية أن تراعي الجوانب المناخية.

البرنامج الاستراتيجي 4: سوف يؤثر تغير المناخ على التطورات التي ستطرأ على النظم الزراعية والغذائية وسيتأثر بها. كما سيؤثر على قدرة بعض البلدان على تأمين الغذاء لسكان المناطق الحضرية الذين يزداد عددهم، مع تداعيات كبيرة على التجارة، وسيهدد استمرارية مجموعة واسعة من سلاسل القيمة أيضاً، نتيجة تزايد الآفات والأمراض. وستكون هناك حاجة أيضاً لعمليات التكييف في تجهيز المنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها الرامية إلى تعزيز فرص تحقيق قيمة مضافة، بهدف التشجيع على اعتماد التقنيات الذكية مناخياً على امتداد سلسلة القيمة. كذلك، فإن إعادة تصميم سلاسل القيمة وإمداداتها من الطاقة لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية يوفر بدوره فرصاً للتخفيف من آثار تغير المناخ.

البرنامج الاستراتيجي 5: أصبح منع وقوع الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أقلّ كلفة بكثير من عملية إعادة التأهيل والإنعاش. وفي وقت يتزايد فيه الطلب مقابل محدودية الميزانيات المخصصة للمساعدة الإنسانية، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل تقييم مكامن الضعف وتوجيه البلدان نحو ممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.